

**أثر القوائم المالية المعدلة على أسعار الأسهم ومصادر التمويل
وعلى تغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية
دراسة اختبارية**

الدكتور

أسامة أحمد جمال هلالى

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة جنوب الوادى

أثر القوائم المالية المعدلة على أسعار الأسهم ومصادر التمويل وعلى تغيير

مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة اختبارية

د. أسامة أحمد جمال هلالى

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة جنوب الوادي

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى التحقق الاختباري من أثر القوائم المالية المعدلة على كل من أسعار الأسهم، ومصادر التمويل، وتغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولأجل اختبار فروض البحث بغرض تحقيق أهدافه، تم إجراء دراسة اختبارية على عينة تمثلت في عدد ٢٧ شركة مقيدة بالبورصة المصرية وموزعة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بشرط قيامها بإصدار قوائم مالية معدلة خلال السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٦. وقد توصل البحث إلى كثير من النتائج لعل من أهمها وجود تأثير سلبي لإصدار القوائم المعدلة على أسعار أسهم شركات العينة مع كبر حجم التأثير السلبي والذي قدر بـ ٠,٨٦ ، وأيضاً وجود تأثير سلبي لإصدار القوائم المعدلة على مصادر التمويل التي تعتمد على القروض الخارجية دون مصادر التمويل التي تعتمد على رأس المال، مع زيادة حجم التأثير السلبي على القروض الخارجية والذي قدر بـ ٠,٩١١ ، كما توجد فروق معنوية لتأثير إصدار القوائم المالية المعدلة على تغيير مراقب الحسابات لشركات العينة. ومن الجدير بالذكر، أن أكثر الأسباب وراء تعديل القوائم المالية لشركات العينة هي مخالفة المعايير المحاسبية، ثم الأخطاء المحاسبية غير المتعمدة، ثم فقرات لفت الانتباه التي تظهر بتقرير مراقب الحسابات. ولعل أكثر المعايير المحاسبية التي تمت مخالفتها وفقاً لتقرير مراقب الحسابات لشركات العينة، المعيار المصري رقم ٢ "المخزون" والمعيار المصري رقم ١١ "الإيراد" والمعيار المصري رقم ٢٨ "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة". وهذا ما يدعو إلى أهمية قيام الهيئات المهنية للمحاسبة بإعادة النظر في سد الثغرات الموجودة بفقرات المعايير السابقة بما لا يسمح بتكرار تعديل القوائم المالية مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية المعدلة، أسعار الأسهم، مصادر التمويل الداخلية والخارجية، تقرير مراقب الحسابات.

أولاً: الإطار العام للبحث

١- مقدمة البحث:

أكد كل من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على أن الهدف الأساسي من القوائم والتقارير المالية هو تقديم معلومات ملائمة وموثوق فيها للمستخدمين وعلى رأسهم مقدمي رأس المال (المساهمين) وغيرهم من المستخدمين، من أجل تسهيل عملية تخصيص الموارد الاقتصادية في أسواق المال، ولكن تقف القوائم المالية المعدلة حائلاً دون تحقيق ذلك في ظل انخفاض مصداقية المعلومات المترتبة عليها (Chen et al., 2013).

ولقد بالغت كثير من الشركات الأمريكية في العقود الماضية، بتقديم قوائمها المالية بصورة وريدة تملؤها التفاؤل بالمستقبل تحت عباءة القوائم المالية المعدلة، ونتج عنها كثير من المخالفات المالية وفضائح أكبر الشركات مثل Adelphia, WorldCom, Tyco, Enron والتي كانت بمثابة مفاجأة مذهلة للأكاديميين وممارسي مهنة المحاسبة، وبعدها أصبحت هذه القوائم المعدلة مصدر قلق للمستخدمين وخاصة المستثمرين تجاه دقة معلوماتها والتي كان لها مردود سيئ على أسعار الأسهم في بورصة نيويورك (Robbani et al., 2006).

ومراجعة الفكر المحاسبي بشأن القوائم المالية المعدلة اتضح أنها ليست بدعة جديدة بل تم تناولها بمنظور مختلف عند الحديث عن تصحيح الأخطاء المحاسبية بأثر رجعي وإعادة الإصدار بالمعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٤ ويقابله المعيار الدولي رقم ٨، وأيضاً عند تناول الأحداث اللاحقة بالمعيار الأمريكي رقم ١٦٥ ويقابله المعيار الدولي رقم ١٠. وكثير من القوائم المعدلة كانت تظهر بطريقة غير مباشرة نتيجة المبالغة في الإجراءات المحاسبية، أو لوجود تحريفات جوهرية أو احتيالات بالقوائم المالية السابقة والتي بلا شك أثار مخاوف كل من المستثمرين ومراقبي الحسابات (Ioncu, 2014).

ولقد تزايدت ظاهرة إصدار القوائم المالية المعدلة بشكل خطير في الولايات المتحدة إلى الحد الذي وصلت فيه إلى ١٨٧٦ حالة بنهاية عام ٢٠٠٦، بالرغم من تأكيد الأبحاث الأكاديمية على انخفاض تلك الظاهرة بعد قانون (Audit Analytics, Sarbanes-Oxley, 2008). وفي بورصة شانغهاي بدولة الصين، بدأ عدد الشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية بست حالات في عام ١٩٩٩ ثم ارتفعت بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠١ إلى عدد ٢٨٢ شركة (Wang & Wu, 2011). كما زادت عملية إصدار القوائم المعدلة بدولة كندا إلى ١٤٩ شركة بنهاية عام ٢٠٠٦ (Robbani & Bhuyan, 2010).

ولقد دعا تزايد عمليات إصدار القوائم المعدلة إلى تدخل الهيئات التنظيمية للمحاسبة وعلى رأسها لجنة تداول الأوراق المالية بأمريكا SEC للحد من انتشار هذه القوائم (Bardos et al., 2013)، وأيضاً ظهور تشريعات جديدة كقانون Sarbanes-Oxley والذي أشار صراحة في الفقرة ٧٠٤ على أهمية تدخل SEC لفحص وتحليل الأحداث المالية التي دعت الشركات للقيام بتعديل قوائمها المالية وذلك خلال الخمس سنوات التي سبقت صدور القانون السابق، للتحقق فيما إذا كانت هناك انتهاكات للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP أو وجود مخالفات بالقوائم المالية للشركات الأمريكية تتعلق بالتحايلات وممارسة إدارة الربحية (Sarbanes-Oxley Act, 2002).

ولقد تناولت كثير من الدراسات الأكاديمية بالأدب المحاسبي الآثار السلبية للقوائم المالية المعدلة على أسعار الأسهم بالتناقص، وزيادة تكلفة رأس المال، وارتفاع معدل دوران تعيين المديرين الماليين، وتغيير مراقبي الحسابات. فلقد انخفضت القيمة السوقية لأسهم بورصة نيويورك بمقدار ٢٠٧ مليون دولار نتيجة تعديل القوائم المالية (loncu, 2014). كما تراجعت أسعار أسهم شركات عينة دراسة (Bardos et al., 2013) بمقدار ١٠% خلال اليومين التاليين للإعلان عن القوائم المعدلة، وقدرت خسائر المساهمين جراء هذه القوائم بـ ١١٥ مليون دولار.

ولم يقف الأمر لخطورة القوائم المعدلة عند هذا الحد، بل تجاوز الأمر إلى انخفاض مصادر التمويل ببورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا (Watson & Coetzee, 2012)، في ظل مخاوف الممولين من العمليات المرتبطة بتعديل القوائم والآثار المترتبة عليها من عدم توافر السيولة النقدية اللازمة لاسترداد أموالهم. وأيضاً ترتب على إصدار القوائم المعدلة، أن عدد كبير من مراقبي الحسابات تم تغييرهم من قبل الشركات التي يراجعون حساباتها (Wallace, 2005)، بحجة أن هؤلاء المراقبين لم يبذلوا العناية الكافية لمراجعة القوائم المالية أو أن ابداء الرأي المتحفظ أو فقرات لفت الانتباه بتقرير مراقبي الحسابات تسببت في اهتزاز ثقة المتعاملين مع الشركة.

وفي السياق ذاته، انتهت دراسة (Palmrose & Scholz, 2004) إلى أن ١٨% من شركات العينة التي قامت بإصدار قوائم معدلة، أعلنت إفلاسها وتم شطبها من البورصة. وفي مصر، كانت من نتائج تعديل القوائم المالية لبعض الشركات مثل الشركة المصرية لتجارة الجملة وشركة النقل المباشر، إيقاف التعامل مع أسهم هذه الشركات وشطبها من البورصة المصرية (جريدة البورصة ، الأحد ١٧ فبراير ٢٠١٣).

والمثير للدهشة ويدهش الآثار السلبية السابقة للقوائم المعدلة، ما تشير إليه دراسة (Wilson,2008) بالقول التالي:

"ليست القوائم المعدلة سيئة في كل الأحوال كما يعتقد الكثيرون، فقد يكون لها دور إيجابي بتصحيح الأخطاء المحاسبية الماضية وإعادة الثقة المفقودة في عناصر القوائم المالية، بما يكون له مردود جيد على أسعار الأسهم".
وتتفق مع القول السابق دراسة (شاهين، ٢٠١٢) في أن الإعلان عن تعديل القوائم المالية له بعض الآثار الجيدة المرتبطة بزيادة مصداقية التقارير المالية للشركات، وذلك على اعتبار أن قيام هذه الشركات بعمليات التعديل يعتبر نوع من الحرص على توفير أكبر قدر من المعلومات الدقيقة للمستخدمين ودعمهم في اتخاذ قرارات رشيدة، وأيضاً نوع من الالتزام بمتطلبات الإفصاح السليم عن التقارير المالية.

٢- مشكلة البحث:

ترجع الأسباب الرئيسية للقوائم المعدلة إلى ٤٨% منها لمخالفات محاسبية وتحريفات مقصودة ونسبة ٥٢% منها لأخطاء محاسبية غير متعمدة (Amoah & Tang, 2013). بالإضافة إلى افتقاد بعض معلومات القوائم المالية، وإعادة تويب البنود المحاسبية، والتقييم الخاطئ لعمليات البحث والتطوير (Robbani & Bhuyan,2010).

وقد يترتب على تعديل تقرير مراقب الحسابات بإضافة فقرة لفت انتباه على القوائم المالية ؛ إصدار قوائم معدلة في وقت لاحق (Murcia et al., 2005).
ويبدو أن تباين الآراء لم يتوقف فقط عند تحديد الأسباب الكامنة وراء تعديل القوائم المالية ، بل تجاوزها عند تناول أثر القوائم المعدلة على حركة النشاط الاقتصادي بأسواق المال وعلى مراقبي الحسابات.

فإذا كانت بعض الدراسات انتهت إلى وجود أثر سلبي لإصدار القوائم المعدلة على أسعار الأسهم (Owers et al.,2002; Robhani et al., 2006) ، إلا أن دراسة (Callen et al.,2006) تشير إلى عكس ذلك بأن أسعار الأسهم تتأثر إيجابياً بعد إصدار القوائم المعدلة.

وبينما توصلت دراسة (Chen et al.,2013) إلى أن القوائم المعدلة تؤثر سلبياً على قرارات التمويل وخاصة لمصادر التمويل التي تعتمد على أسهم رأس المال. تؤكد دراسة (Files & Gurun,2010) على أن القوائم المعدلة لها أثراً إيجابياً بزيادة القروض الخارجية. وبالرغم من اتفاق كثير من الدراسات (Liu, 2007; Chi & Sun , 2014) على كون القوائم المعدلة تؤثر على تغيير مراقب الحسابات، إلا أن دراسة (Agrawal &

Cooper, 2017) قدمت كثير من الأدلة التجريبية على أن القوائم المعدلة لا تقود إلى تغيير مراقب الحسابات.

وإزاء تباين الآراء السابقة، فإن الأمر يتطلب الكشف فيما إذا كانت القوائم المالية المعدلة لها تأثير إيجابياً أم سلبياً تجاه كل من أسعار الأسهم، ومصادر التمويل، وتغيير مراقب الحسابات.

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما طبيعة القوائم المالية المعدلة وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة بالأحداث اللاحقة وإعادة الإصدار ؟

٢- ما موقف الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة تجاه القوائم المالية المعدلة ؟

٣- ما الأسباب التي تدعو الشركات إلى القيام بتعديل قوائمها المالية ؟

٤- ما أثر القوائم المالية المعدلة على أسعار الأسهم، ومصادر التمويل، وعلى تغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية تطبيقياً ؟

٣- أهداف البحث:

الهدف الرئيسي للبحث هو اختبار أثر إصدار القوائم المالية المعدلة على كل من أسعار الأسهم، ومصادر التمويل، وتغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على ماهية القوائم المالية المعدلة وموقف الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة منها.

٢- تحديد أسباب إصدار القوائم المعدلة، والكشف عن الآثار المترتبة عليها نظرياً.

٣- إجراء دراسة اختبارية للتحقق من أثر القوائم المالية المعدلة على أسعار الأسهم، ومصادر التمويل، وعلى تغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٤- أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث لكثير من الاعتبارات لعل من أهمها ما يلي:

١- تؤثر أسعار الأسهم على حركة النشاط الإقتصادي بالأسواق المالية، وخاصة أنه مع تراجع أسعار الأسهم قد يعطي دلائل على حدوث أزمات مالية.

٢- ينتج عن القوائم المالية المعدلة عزوف المستثمرين عن التعامل مع الأسواق المالية في ظل عدم الثقة في مصداقية معلومات هذه القوائم.

٣- تؤثر القوائم المالية المعدلة على ثروة المساهمين والمعتنمين المرتقبين لارتباطها بالقيمة السوقية لأسهم الشركة وهيكلها التمويلي.

٤- يسهم هذا البحث مع غيره من البحوث الأخرى ذات الصلة في التحقق الاختباري من أثر تعديل القوائم المالية على كل من أسعار الأسهم، ومصادر التمويل ، وتغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٥- منهج البحث:

اعتمد الباحث على الجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي للتوافق مع الإطار النظري والتطبيقي للبحث. فالإطار النظري يهتم باستقراء الأدب المحاسبي بشأن القوائم المالية المعدلة من خلال الرجوع إلى الأبحاث ذات الصلة وإصدارات الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة؛ المتاحة بالمكتبات أو على شبكة الإنترنت.

أما الإطار التطبيقي للبحث يقوم على اختبار الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة ، من خلال تحليل عينة من القوائم المالية المعدلة لعدد ٢٧ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٦، بعد استبعاد ٤ شركات لظروف إيقاف التعامل مع أسهمها وظروف شطبها ، اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS.22.

٦- تنظيم البحث:

في ضوء منهجية البحث وتحقيقاً لأهدافه، تم تبويب الجزء المتبقي من البحث كما يلي:

ثانياً : الدراسات السابقة.

ثالثاً: طبيعة القوائم المالية المعدلة وموقف الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة منها.

رابعاً : أسباب إصدار القوائم المالية المعدلة والآثار المترتبة عليها.

خامساً: الدراسة الاختبارية.

النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

يمكن تبويب الدراسات السابقة إلى ثلاثة أجزاء بحيث تشمل علاقة القوائم المالية المعدلة بكل من أسعار الأسهم، وبمصادر التمويل، وبمراقب الحسابات.

١/٢: الدراسات التي ركزت على القوائم المالية المعدلة وأثرها على أسعار الأسهم: هدفت دراسة (Anderson & yohn, 2002) إلى اختبار أثر القوائم المالية المعدلة على قيمة الشركة وأسعار الأسهم أيضاً على تصورات المستثمرين تجاه موثوقية القوائم المالية. واعتمدت الدراسة الاختبارية على تتبع أثر عوائد الأسهم وأسعار الأسهم خلال ٧ أيام قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة وحساب الفرق بينهما؛ وذلك لعينة تمثلت في ١٦١ قائمة مالية معدلة للشركات الأمريكية خلال الفترة المالية من عام ١٩٩٧ حتى ١٩٩٩ في ضوء أسعار الأسهم المعلنة ببورصة نيويورك بالولايات المتحدة، بعد استبعاد الشركات التي تم دمجها أو شطبها أو توقف تداول أسهمها، مع مراعاة أن الفترة الزمنية قصيرة - سبعة أيام وذلك لتجنب تدخل تأثير عوامل أخرى على أسعار الأسهم .

وحددت الدراسة الفروض التالية:

- تؤثر القوائم المعدلة على تغيير تصورات المستثمرين تجاه الأرباح الحالية والمستقبلية للشركة وعلى قيمة الشركة.
 - القوائم المعدلة تولد شعوراً لدى المتعاملين وخاصة المستثمرين بعدم التأكد من مصداقية القوائم المالية.
 - توجد علاقة سلبية معنوية بين عوائد وأسعار الأسهم والقوائم المالية المعدلة.
- وتوصلت دراسة (Anderson & Yohn, 2002) إلى كثير من النتائج لعل من أهمها ما يلي:

- انخفاض قيمة الشركة بعد الإعلان عن القوائم المالية المعدلة.
- وجود علاقة جوهرية سلبية بين رد فعل السوق والقوائم المالية المعدلة الناتجة عن تحريفات الإيرادات.
- لا توجد تغييرات في مدى السعر لأسعار الأسهم سواء قبل الاعلان عن القوائم المعدلة أو بعدها.
- رد فعل المستثمرين سلبياً تجاه القوائم المالية المعدلة ويزداد بشكل كبير تجاه الأسباب الناتجة عن تحريفات الإيرادات بالمقارنة بالأخطاء المحاسبية غير المقصودة بالقوائم المالية.

كما ركزت دراسة (Owers et al., 2002) على التحليل التجريبي لرد فعل سوق المال لـ ١٧٠ قوائم مالية معدلة متباينة الأسباب سواء لقضايا محاسبية أم لتوصية من SEC أم لاحتياي أم لأنشطة معاد هيكلتها أم لدعاوى قضائية أم لاندماج الشركات، وذلك لعدد من الشركات الأمريكية تم نشر بياناتها على مجلة The Wall Street Journal خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٤ حتى ١٩٩٧.

كما حددت الدراسة سؤال رئيس هو "كيف يكون رد فعل المستثمرين تجاه الإعلان عن القوائم المالية المعدلة أثناء فترة الأزمة المالية"، وتوصلت دراسة (Owers et al., 2002) إلى النتيجة التالية "أن الإعلان عن القوائم المالية المعدلة سوف يكون له مردود سلبي تجاه سوق المال من خلال انخفاض أسعار الأسهم وخاصة في فترات الأزمة المالية". وباستخدام عينة تمثلت في ٥٤٢ قوائم مالية معدلة للشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى ٢٠٠١، انتهت دراسة (Akhigbe et al., 2005) إلى وجود علاقة جوهرية سلبية بين القوائم المعدلة وأسعار الأسهم، حيث بلغت استجابة السوق بمعدل ٤,١% انخفاض في سعر الأسهم خلال الثلاثة أيام التالية لإعلان القوائم المعدلة، بينما بلغت استجابة السوق بمعدل ٢,٨٢% انخفاض في أسعار الأسهم خلال العشرة أيام التالية لإعلان القوائم المعدلة، كما أن هذا الانخفاض يزيد بدرجة أكبر عندما تكون تعديلات القوائم المالية جاءت بتوصية من مراقب الحسابات أو من SEC بالمقارنة إذا ما كانت التعديلات تمت بشكل اختياري من قبل الشركة.

وفي السياق ذاته اختبرت دراسة (Callen et al., 2006) تأثير ٦٩٥ حالة لقوائم مالية معدلة ناتجة من أخطاء محاسبية و ١٦٥ حالة لقوائم مالية معدلة ناتجة عن التغيير في السياسات المحاسبية؛ على أسعار الأسهم خلال الفترة المالية من عام ١٩٨٦ حتى ٢٠٠١. وتم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات الشركات Compustat.

وانتهت دراسة (Callen et al., 2006) إلى النتائج التالية:

- العلاقة غير معنوية بين القوائم المعدلة وأسعار الأسهم، وأن السوق لا يتأثر سلباً تجاه القوائم المعدلة بسبب فشل النظام المحاسبي للشركات في الاستجابة لتعديلات القوائم المالية.
- يفتقد المستثمرون الثقة تجاه القوائم المعدلة وخاصة التعديلات الناتجة عن السلوك الانتهازي للإدارة في تضخيم الأرباح.

كما هدفت دراسة (Robbani et al., 2006) إلى اختبار أثر القوائم المعدلة على أسعار أسهم الشركات بسوق المال بالولايات المتحدة سواء على المدى القصير أو المدى

طويل الأجل، وذلك على عينة تمثلت في ٦٨٩ شركة مقيدة ببورصة نيويورك خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢، باستخدام منهجية دراسة الحدث.

وخلصت دراسة (Robbani et al., 2006) إلى كثير من النتائج لعل من أهمها

ما يلي:

- هناك علاقة سلبية قوية بين القوائم المالية المعدلة وأسعار أسهم شركات العينة، بمعنى أن أسعار الأسهم تتناقص مع تعديلات القوائم المالية وخاصة على المدى قصير الأجل .
- أثر القوائم المالية المعدلة ذات دلالة معنوية تجاه أسعار الأسهم لجميع فترات التنبؤ ولكنها تزيد بدرجة أكبر مع المدى قصير الأجل بالمقارنة بالمدى طويل الأجل.
- العلاقة السلبية لتأثير القوائم المالية المعدلة تتضح بشكل أكثر تجاه الأسباب الناتجة عن إدارة الربحية.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسة السابقة تكررت بعد أربع سنوات ولكن بالتطبيق على بورصة Toronto بكندا، حيث ركزت دراسة (Robbani & Bhuyan, 2010) على اختبار ردود أفعال أسعار الأسهم على المدى القصير تجاه تعديل القوائم المالية وذلك لعينة تمثلت في ٢٥٣ قوائم معدلة لعدد ٤٩ شركة، بعدما كانت العينة المبدئية ١٤٩ شركة بعد استبعاد الشركات التي تم إفلاسها أو تم تعليق تداول أسهمها في البورصة أو تم اندماجها أو أن هناك بيانات مفقودة بشأنها خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦ ، مع مراعاة أن هناك بعض شركات العينة قامت بتعديل قوائم المالية مرتان، وثلاث، وأربع مرات، وأكثر من ذلك.

وانتهت دراسة (Robbani & Bhuyan, 2010) إلى النتيجة التالية وهي أن أسعار الأسهم تأثرت بالسلب تجاه القوائم المعدلة بغض النظر عن الأسباب التي دعت القيام بذلك، وأثر القوائم المعدلة معنوي لجميع فترات التنبؤ ويزداد بدرجة أوضح على المدى البعيد.

وفي أفريقيا، تناولت دراسة (Watson & Goetzee, 2012) أثر القوائم المالية المعدلة على أسعار أسهم الشركات المقيدة ببورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، كما استخدمت الدراسة منهج دراسة الحدث لاختبار رد فعل أسعار الأسهم لعدد ٣٤ شركة قامت بتعديل قوائم المالية إجبارياً نتيجة أخطاء في تطبيق GAAP وذلك خلال الفترة من سبتمبر عام ٢٠٠٢ حتى ٣٠ أكتوبر لعام ٢٠١٠. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن حوالي ٧٩,١% من شركات العينة قد تراجع أسعار أسهمها نتيجة القوائم المعدلة، وأن سوق المال يتفاعل سلباً تجاه تعديل القوائم المالية في الفترة من صفر يوم إلى ٥ أيام بعد الإعلان عن القوائم المعدلة ، وأن متوسط العوائد غير العادية لأسهم شركات العينة قد انخفض بمعدل ٥٥,٩%.

بينما ركزت دراسة (loncu, 2014) على اختبار أثر الإعلان عن تعديل القوائم المالية على أسعار الأسهم خلال الأزمة المالية الأخيرة ، لعينة تمثلت في عدد ١٣٥ مشاهدة لقوائم معدلة لـ ٧٠ شركة مقيدة ببورصات عدة دول أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٣ . وكانت محور الدراسة الاجابة عن التساؤل الآتي : " ما هو رد فعل المستثمرين من خلال أسعار الأسهم تجاه الإعلان عن تعديل القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة أثناء وبعد فترة الأزمة المالية العالمية" ؟

واستخدمت دراسة (loncu,2014) منهج دراسة الحدث من خلال تحديد فترة الحدث وتقسيم الفترات الزمنية إلى قسمين أحدهما أثناء فترة الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ ، والثانية بعد الأزمة المالية من عام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣ ، مع تحديد الشركات التي تأثرت بالحدث، وأيضاً تحديد الأثر المتوقع للقوائم المعدلة على أسعار الأسهم والعوائد المترتبة عليها، مع تفسير النتائج وتقديم الاستنتاجات.

وفي ضوء اختبار الإحصاءات غير المعلمية، خلصت دراسة (loncu,2014) إلى أنه لا توجد علاقة معنوية أثناء فترة الأزمة المالية في أن الإعلان عن إصدار القوائم المعدلة سوف يؤثر سلبياً على سوق المال بالمقارنة بالفترات التي تسبق فترات الأزمة المالية، كما أن القوائم المعدلة لها تأثير سلبياً على أسعار الأسهم بعد فترة الأزمة المالية وذلك في ضوء انخفاض أسعار أسهم عينة الدراسة.

وهدفت دراسة (O'Kane, 2014) إلى الإجابة عن التساؤل الآتي: هل القوائم المالية المعدلة لها تأثير على أسواق الأسهم عقب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨؟ وما هو أثر صدور قانون* DoddFrank في تخفيف أثار القوائم المعدلة بالمقارنة بقانون-Sarbanes Oxley؟ وتم تحليل عينة الدراسة التي تمثلت في عدد ٣٤٧١ مشاهدة لقوائم معدلة لشركات أمريكية خلال فترتين، الأولى بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley (من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧)، والثانية بعد صدور قانون DoddFrank (من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٣).

وأظهرت نتائج دراسة (O' Kane,2014) إلى ان القوائم المعدلة لها تأثير سلبي على أسعار الأسهم بسوق المال بعد الأزمة العالمية، كما زادت قوة التأثير السلبي بعد قانون Dodd Frank، كما أن هناك فروق معنوية بين الفترتين بلغت ١,٩% انخفاض في سعر الأسهم خلال اليوم الأول والثاني بعد إصدار القوائم المعدلة.

* صدر قانون Dodd Frank عام ٢٠١٠ بهدف منح الاستقرار المالي للولايات المتحدة من خلال تحسين المساءلة المحاسبية وزيادة شفافية النظام المالي لحماية المتعاملين مع الأوراق المالية، من أجل تخفيض مخاطر الاستثمار.

٢/٢: الدراسات التي ركزت على القوائم المالية المعدلة ومصادر التمويل:

هدفت دراسة (Files & Gurun, 2010) إلى التحقق الاختباري من أثر القوائم المالية المعدلة على معدلات فائدة القروض وتوجهات المقرضين تجاهها، وذلك لعينة تمثلت في ١٦٥٧ مشاهدة لقوائم مالية معدلة لشركات أمريكية خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٥.

وانتهت دراسة (Files & Gurun, 2010) إلى أن القوائم المعدلة تؤثر إيجابياً على زيادة القروض بعد ضبط العوامل الأخرى، وأن ٤٠% من المقرضين بعينة الدراسة بدأو في منح قروض أخرى بعد الإعلان عن القوائم المعدلة.

بينما ركزت دراسة (Chen et al., 2013) على التحقق التجريبي من أثر القوائم المعدلة على مصادر تمويل الشركات لعينة تمثلت في ٨١٩ شركة أمريكية خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٦، وتم الحصول على بيانات الدراسة من تقارير مكاتب المحاسبة العامة (GAO) General Accounting Office وأيضاً قاعدة البيانات Compustat، وتم قياس التغير في خيارات مصادر التمويل على مرحلتين أولها خلال الثلاث سنوات التي سبقت القوائم المعدلة وثانيها الثلاث سنوات التالية لتلك القوائم مع المقارنة فيما بينهما.

وتوصلت دراسة (Chen et al., 2013) إلى كثير من النتائج لعل من أهمها أن الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية اعتمدت بشكل كبير على التمويل بالاقتراض الخارجي من البنوك بالمقارنة بتمويل المساهمين بمصادر داخلية بالشركة، وهذا يعني أن الشركات بعد تعديل قوائمها المالية تعتمد على الديون الخارجية بشكل كبير ولاسيما القروض الخاصة من البنوك، بينما يقل اعتمادها على التمويل بأسهم رأس المال، وأيضاً مع إصدار القوائم المعدلة يتبعه استبدال المديرين التنفيذيين وإقالة المراجعين الماليين بالشركة، الأمر الذي يؤثر على خيارات التمويل الخارجي بالتغيير السلبي ولكن بقدر ضئيل.

٣/٢: الدراسات التي تناولت القوائم المالية المعدلة وعلاقتها بمراقب الحسابات:

ركزت دراسة (Wallace, 2005) على تحليل عينة من ٧٣١ شركة قامت بتعديل قوائم المالية للتحقق من تأثيرها على تغيير مراقب الحسابات خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢. وانتهت الدراسة إلى أن عدد كبير من مراقبي الحسابات تم تغييرهم بعد قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية.

بينما هدفت دراسة (Liu, 2007) إلى الإجابة عن التساؤل الآتي: هل هناك تأثير للقوائم المالية المعدلة على تغيير مراقب الحسابات وعلى معدل دوران المديرين التنفيذيين بعد

صدر قانون Sarbanes-Oxley؟ وذلك لعينة تمثلت في عدد ٥٦٩ شركة بالولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٤. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن القوائم المعدلة ذات دلالة جوهرية على زيادة معدل تغيير مراقبي حسابات شركات العينة.

وفي السياق ذاته، قامت دراسة (Mande & Son, 2013) بمراجعة بيانات عينة تمثلت في عدد ٣١٦٢٧ مشاهدة لشركات بياناتها مسجلة على Compustat خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين القوائم المعدلة وتغيير مراقبي الحسابات، وأن حوالي ٧٣% من شركات العينة تم تغيير مراقبي حساباتهم بعد تعديل قوائمها المالية.

كما حاولت دراسة (Chi & Sun, 2014) تقديم دليل تجريبي على العلاقة بين تكرار تعديل القوائم المالية وتغيير مراقبي الحسابات ومعدل دوران المديرين وتحسين الرقابة الداخلية، وذلك لعينة تمثلت في ٤٦٠ مشاهدة لعدد ١٧٨ شركة قامت بتكرار تعديل قوائمها المالية خلال الفترة الزمنية لعامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، وتم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة بيانات Audit Analytics.

واختبرت دراسة (Chi & Sun, 2014) الفرض الرئيس الذي يشير إلى أن تغيير مراقب الحسابات يرتبط بانخفاض احتمالية تكرار تعديل القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى كثير من النتائج من أهمها:

- توجد علاقة سلبية بين تكرار القوائم المالية المعدلة وكل من تغيير مراقب الحسابات، واستبدال المدير التنفيذي، وتحسين الرقابة الداخلية.
 - القوائم المالية المعدلة يتبعها تغيير مراقب الحسابات لمكاتب المراجعة التي تتصف بانخفاض جودتها؛ دون المكاتب الكبرى للمراجعة Big 4.
 - إن التحول إلى المكاتب الكبرى للمراجعة وتغيير المديرين التنفيذيين وتحسين الرقابة الداخلية، يرتبط مع انخفاض احتمالية تعديل القوائم المالية في المستقبل.
- أما في مصر، هدفت دراسة (الشريف، ٢٠١٤) إلى اختبار أثر مواجهة مراقب الحسابات لإعادة إصدار القوائم المالية؛ على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراجعة القوائم المالية، وذلك من خلال إجراء دراسة تجريبية على عينة تمثلت في ٣٣ مراقب حسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر، بالاعتماد على أسلوب دراسة الحالة ومزجه بمجموعة من الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء من خلال تصميم حالات افتراضية.
- كما حاولت الدراسة الإجابة بشكل نظري وتطبيقي على مجموعة الأسئلة والتي من أهمها:

- ما هي متطلبات المحاسبة عن إعادة إصدار القوائم المالية- القوائم المعدلة، وما مدى شكل وحدود مسؤوليات مراقب الحسابات تجاه تلك القوائم المعدلة وفقاً لمعايير المراجعة؟
- هل يترتب على وفاء مراقب الحسابات بمسئوليته المهنية، تعديل خطة وبرنامج مراجعة القوائم المعدلة من جهة، وتعديل تقريره من جهة أخرى؟
- ما مدى إمكانية تقديم دليل تجريبي في مصر على تأثير القوائم المالية المعدلة على تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة، وكذلك على إعداد تقرير مراقب الحسابات؟
- وانتهت دراسة (الشريف، ٢٠١٤) إلى النتائج التالية والتي من أهمها :
- يلم غالبية مراقبي الحسابات بمصر بمتطلبات المحاسبة عن القوائم المعدلة.
 - يؤثر تعديل القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة.
 - لا تؤثر القوائم المالية المعدلة على تقرير مراقب الحسابات، وهذا يرجع إلى عدم قبول فكرة وجود تقرير برأي معدل لمراقب الحسابات بمصر حرصاً على استمرار هذا المراقب مع العميل أو لعدم وجود جهات رقابية تلزم ذلك المراقب بضرورة التمسك بالمعايير المهنية وتطبيقها بالشكل السليم.
- وفي بورصة طهران للأوراق المالية بدولة إيران، هدفت دراسة (Setayesh et al., 2015) إلى اختبار العلاقة بين القوائم المالية المعدلة وتغيير مراقبي الحسابات، وذلك لعينة تمثلت في ٦٦ شركة ببورصة طهران خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٢. وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة، تبين أنه لا توجد علاقة معنوية بين القوائم المعدلة وتغيير مراقبي الحسابات.
- وفي هذا السياق، حاولت دراسة (علي، ٢٠١٥) الكشف التجريبي عن أثر إعادة إصدار القوائم المالية - القوائم المعدلة؛ على تخطيط إجراءات المراجعة وعلى تقرير مراقب الحسابات، وذلك من خلال دراسة تجريبية على عينة تمثلت في ٣٣ مراقب حسابات لمكاتب المحاسبة والمراجعة بمصر بالاعتماد على أسلوب دراسة الحالة مع دمج مجموعة من الأسئلة الاستقصائية لتجميع البيانات .
- وانتهت دراسة (علي، ٢٠١٥) إلى أن القوائم المالية المعدلة لها تأثير على تخطيط إجراءات المراجعة، بينما لا تؤثر تلك القوائم على تقرير مراقب الحسابات لكون القوائم المعدلة ظاهرة غير متعارف عليها أو غير مألوفة في مصر.
- كما قدمت دراسة (Agrawal & Cooper, 2017) دليلاً اختبارياً على أن القوائم المعدلة لا تقود إلى تغيير مراقبي الحسابات، وذلك لعينة تمثلت في عدد ٥١٨ شركة بالولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢.

ومن تحليل الدراسات السابقة يبدو للباحث ما يلي:

- ١- ربطت كثير من الدراسات بين القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم (Anderson&Yohn, 2002; Robbani & Bhuyan,2010 ; O' Kane, 2014) أو بين القوائم المعدلة ومصادر التمويل كدراسة (Files & Gurun,2010)، أو بين القوائم المعدلة وتغيير مراقب الحسابات كدراسة (Liu, 2007) ، إلا أن دراسة أثر القوائم المالية المعدلة على جميع المتغيرات السابقة لم تزل الإهتمام الكافي، وهو ما يهتم به البحث.
- ٢- ركزت كثير من الدراسات العربية في جانبها التطبيقي على الدراسة التجريبية ودمجها بأسلوب الاستقصاء عندما تناولت إعادة إصدار القوائم المالية (الشريف، ٢٠١٤؛ علي، ٢٠١٥) . بينما يعتمد البحث الحالي على اختبار عينة من القوائم المالية المعدلة لبعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للكشف عن تأثيرها على أسعار الأسهم ومصادر التمويل وعلى تغيير مراقبي حسابات هذه الشركات.
- ٣- يحاول البحث التعرف على موقف الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة تجاه عملية إصدار القوائم المالية المعدلة .

ثالثاً: طبيعة القوائم المالية المعدلة وموقف الهيئات التنظيمية

والمهنية للمحاسبة منها

بمراجعة الفكر المحاسبي بشأن القوائم المالية المعدلة، يتضح أنها ليست بدعة جديدة بل تم تناولها بمنظور مختلف عند الحديث عن تصحيح الأخطاء المحاسبية وكيفية تعديل الأرباح التي تم التقرير عنها في قوائم مالية سابقة. وباستقراء الأدبيات المحاسبية بهذا الشأن يتبين الخلط بينها وإعادة إصدار القوائم المالية وأيضاً الأحداث اللاحقة التي تقع بعد الفترة المالية، وهذا ما يدعو إلى التعرف على ماهية القوائم المعدلة.

وفي هذا الصدد تشير دراسة (loncu,2014)، إلى أن هناك نوعين من إعادة إصدار القوائم المالية أولها قوائم ذات طبيعة منقحة يتم إجراء تغييرات غير جوهرية على بعض عناصر القوائم المالية مثل تعديل التدفق النقدي أو تصحيح خطأ محاسبي بسيط، ويتم بشكل سريع وليس لها قوائم سبق نشرها، أما الثانية فهي القوائم المالية المعدلة والتي يتم بها تعديلات جوهرية على كثير من بنود القوائم المالية، كما تتطلب فحص وتعديل للقوائم المالية التي سبق إصدارها، وتحتاج أيضاً إلى وقت كبير بالمقارنة بالنوع الأول وذلك من أجل تصحيح الأخطاء المحاسبية وتحسين جودة الرقابة الداخلية. وهذا يعني أن القوائم المعدلة حالة من حالات إعادة إصدار القوائم المالية وليست مرادفاً لها.

أما الأحداث اللاحقة فهي العمليات والأحداث التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد نشر القوائم المالية، ويتفق المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٦٥ مع المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٠ على تقسيم تلك الأحداث إلى نوعين إحدهما تستوجب تعديلاً في القوائم المالية والثانية أحداث لا تستوجب التعديل ولكن يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية (شحاته، ٢٠١٤). ومن ثم فإن القوائم المعدلة هي جزء من الأحداث اللاحقة التي تستوجب تعديل معلوماتها. والسؤال، من المسؤول عن اتخاذ القرار بتعديل القوائم المالية؟

إن قرار تعديل القوائم المالية قد تتخذه إدارة الشركة، أو مراقب الحسابات، أو إدارة الشركة ومراقب الحسابات معاً، أو توصية من SEC، أو أطراف خارجية أخرى (Robbani et al., 2006)، أما في مصر تطلب الجمعية العامة للشركة عمل تعديلات على القوائم المالية قبل نشرها لأصحاب المصالح (شحاته، ٢٠١٤).

وللتعرف على طبيعة القوائم المالية المعدلة بشكل أكثر تحديداً وعلاقتها بالهيئات

التنظيمية والمهنية للمحاسبة، يمكن تناول الآتي:

١- تعريف القوائم المالية المعدلة.

٢- موقف الهيئات التنظيمية للمحاسبة وقانون Sarbanes- Oxley منها.

٣- موقف الهيئات المهنية للمحاسبة من القوائم المعدلة.

١/٣ تعريف القوائم المالية المعدلة:

تشير دراسة (Chen et al.,2013) إلى القوائم المعدلة بأنها تصحيح للمعلومات المالية السابق إصدارها بالقوائم المالية لوجود أخطاء محاسبية بها، وقد تقود إلى اكتشاف فضائح محاسبية وغش وتدليس. كما أنها تمثل اعتراف صريح بفشل القوائم المالية السابق إصدارها في التعبير السليم عن المعلومات والتي ترجع إلى عدم اتفائها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبالأعاماً GAAP (Her et al.,2010).

وفي هذا السياق، تشير دراسة (loncu,2014) إلى القوائم المعدلة بأنها إجراء اختياري أو إلزامي موجه من مراقب الحسابات أو الهيئات التنظيمية للمحاسبة، بإعادة تنقيح معلومات القوائم المالية السابق إصدارها نتيجة وجود أخطاء محاسبية أو تحريفات جوهرية تخالف GAAP. أي أنها تنقيح وتعديل لبعض أو كل المعلومات الواردة بالقوائم المالية السابقة، ويحدث ذلك عندما تحتوي تلك القوائم على أخطاء غير مقصودة أو معلومات مضللة باستخدام إدارة الربحية (O'Kane, 2014).

ويبدو أن القوائم المعدلة تعني اعتراف رسمي بأن القوائم المالية التي سبق إصدارها بها معلومات تخالف GAAP وأيضاً قد تحتوي على تحريفات جوهرية تحتاج إلى تعديلها. وهناك حالات تنطوي على تعديل القوائم المالية تتلخص في أربعة محاور هي : (loncu,2014)

(١) التحقق من الإيرادات مثل مراجعة عقود البيع والعوائد والتعويضات.

(٢) مراجعة المصروفات الجوهرية مثل تكلفة المبيعات، والإيجارات، والإهلاكات، ومصروفات البحث والتطوير.

(٣) مراجعة المصروفات غير الجوهرية مثل تصحيح أخطاء المصروفات غير التشغيلية، والمصروفات المتعلقة بالأنشطة غير الدورية.

(٤) إعادة تبويب الإفصاح، مثل إعادة تصنيف العناصر المالية التي تم التقرير عنها والتي قد لا تؤثر على صافي الدخل الظاهر بالقوائم المالية.

وفي ضوء ما سبق ، يمكن القول أن القوائم المالية المعدلة تدور حول الأفكار التي

نوجزها على النحو التالي:

- تعديل إجباري أو اختياري لمعلومات القوائم المالية التي سبق إصدارها، لوجود أخطاء محاسبية غير متعمدة أو تحريفات جوهرية من قبل الإدارة مثل الغش والتدليس.
- حالة خاصة من كل من إعادة إصدار القوائم المالية والأحداث اللاحقة التي تقع بعد الفترة المالية، وليست مرادفاً لهما.
- المسئول عن تعديل القوائم المالية الجمعية العامة للشركة، أو مراقب الحسابات، أو إدارة الشركة، أو الهيئات التنظيمية للمحاسبة مثل SEC.
- هناك مواقف تدعو إلى تعديل القوائم المالية مثل الأخطاء المحاسبية التي لم تكتشف من قبل الرقابة الداخلية بالشركة، وفشل مراقب الحسابات في اكتشاف الأخطاء التي ترد في القوائم المالية المنشورة.

٢/٣ : موقف الهيئات التنظيمية للمحاسبة وقانون Sarbane-Oxley من القوائم المعدلة:

لقد دعت زيادة ممارسات القوائم المالية المعدلة في أمريكا، إلى لفت انتباه الهيئات التنظيمية مثل SEC والكونجرس الأمريكي الذي أجرى جلسة استماع رسمية كان من نتائجها صدور قانون Sarbanes-Oxley، والذي يهدف إلى تعزيز حوكمة الشركات وتحسين شفافية التقارير المالية (Robbani et al., 2006).

ولقد عبرت SEC عن القوائم المعدلة بأنها تعني عدم الاعتماد على القوائم المالية السابق إصدارها، أو عدم الثقة في تقرير مراقب الحسابات، أو الحاجة إلى فحص ومراجعة التقارير مرة أخرى نتيجة اكتشاف أخطاء جوهرية في القوائم التي سبق نشرها، ومنحت SEC مهلة للشركات مدتها ٤ أيام للإعلان عن قيامها بتعديل قوائمها المالية مع تحذير المتعاملين وخاصة المستثمرين بوجود تلك التعديلات (Her et al., 2010).

ومن الجدير بالذكر أن القوائم المالية المعدلة تم الإشارة إليها بقانون Sarbanes-Oxley في ثلاثة مواضع هي: (Sarbanes-Oxley Act, 2002)

١- القسم الثالث بعنوان مسئولية الشركة، حيث تشير الفقرة الرابعة منه إلى ضياع وفقدان الأرباح والمكافآت جراء ما تسببه القوائم المعدلة، وهنا تظهر مسئولية المدير التنفيذي ومدير القطاع المالي تجاه المعلومات المضللة التي ترد بتلك القوائم.

٢- القسم الرابع بعنوان الإفصاحات المالية المدعومة، وتؤكد الفقرة الثانية على أهمية متابعة SEC لعملية إصدار القوائم المعدلة والإشراف عليها للحد من انتشار تلك القوائم، بحيث يتم تضيق هذا المجال على الحالات التي تستوجب تغيير المعلومات الجوهرية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية.

٣- القسم السابع بعنوان دراسات وتقارير، حيث تحض الفقرة الرابعة على قيام SEC بفحص وتحليل الأحداث المالية التي دعت الشركات للقيام بتعديل قوائمها المالية خلال الخمس سنوات السابقة لصدور هذا القانون، للتحقق فيما إذا كانت هناك انتهاكات أو مخالفات بالقوائم المالية للشركات الأمريكية وخاصة التي تتعلق بإدارة الربحية والمعالجات المحاسبية للبنود خارج الميزانية.

يتضح مما سبق، قلق SEC تجاه انتشار ظاهرة القوائم المالية المعدلة من خلال وضع ضوابط رقابية للإشراف عليها، من أجل الحد منها حتى أنها في بعض الحالات تكون لها الصلاحية بعد مراقب الحسابات في اتخاذ قرار بشأن تعديل القوائم المالية أو عدم إجراء التعديلات.

٣/٣ موقف الهيئات المهنية للمحاسبة من القوائم المعدلة:

المتتبع للفكر المحاسبي بشأن القوائم المالية المعدلة، يلحظ الدور الرائد الذي لعبته الهيئات المهنية مثل FASB ، IASB ، ASB ، ICAS ، AASB والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

١/٣/٣: موقف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB:

تناول FASB موضوع القوائم المعدلة في كل من المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٤ بعنوان "التغييرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء"، والمعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٦٥ بعنوان "الأحداث اللاحقة".

بدايةً تم تعريف القوائم المعدلة بالفقرة ٢ بالمعيار الأمريكي رقم ١٥٤ على أنها عملية تعديل للقوائم المالية التي سبق إصدارها لكي تعكس تصحيح الأخطاء بالنسبة للمعلومات التي وردت بهذه القوائم، ويقصد هنا بالأخطاء بأنها أخطاء الاعتراف أو القياس أو الأوصاح في القوائم المالية والناجمة عن أخطاء حسابية وأخطاء في تطبيق GAAP أو تجاهل حقائق كانت موجودة وقت إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى تغيير مبدأ محاسبي كان لا يلقى القبول العام إلى مبدأ آخر مقبول عموماً ويعد تصحيحاً للأخطاء مثل تعديل رصيد المخزون لإحداث تغيير في طريقة تقييم المخزون (SFAS No.154,2005).

كما تشير الفقرة ٢٥ من المعيار السابق إلى أن أية أخطاء تكتشف في القوائم المالية التي سبق إصدارها، يجب التقرير عنها كتسويات لسنوات سابقة عن طريق إصدار قوائم مالية معدلة تقوم بالآتي: (SFAS No.154,2005)

- (أ) تحديد الأثر التراكمي لأخطاء الفترات السابقة بما ينعكس ذلك في أرصدة الأصول والالتزامات في بداية أول فترة معدة لنشر القوائم المالية.
- (ب) يتم إجراء تسوية أو مقاصة على الرصيد الإفتتاحي للأرباح المحتجزة، أو لأية عناصر تعتمد على حقوق الملكية أو صافي الأصول في قائمة المركز المالي.
- (ج) القوائم المالية للفترات السابقة يجب تعديلها لكي تعكس أثر تصحيح أخطاء تلك الفترات.

أما بخصوص الإفصاح عن الأخطاء السابقة وتعديلها، فلقد أشارت الفقرة ٢٦ من المعيار السابق إلى أنه إذا قامت الشركة بتعديل قوائمها المالية لتصحيح خطأ ما، فإنه ينبغي على الشركة أن تفصح في معلوماتها أن القوائم السابقة تم تعديلها مع بيان طبيعة الخطأ، كما يتعين على الشركة الإفصاح عن ما يلي: (SFAS NO.154,2005)

- أثر التصحيح على كل بند تم تعديله من بنود القوائم المالية السابق إصدارها.
- الأثر التراكمي للتغيير في الأرباح المحتجزة أو أية عناصر تعتمد على أسهم رأس المال، أو صافي الأصول في بداية أول فترة معدة للنشر.

وفي الملاحق الإيضاحية للمعيار الأمريكي ١٥٤، أشار الإيضاح رقم ٣٠ إلى أن الشركة عندما تقوم بإصدار قوائم مالية معدلة لتصحيح خطأ ما فيجب عليها أن تفصح إضافياً أنه تم تعديل القوائم المالية لتمييز أنه تصحيح لخطأ وليس تغييراً محاسبياً. كما أشارت الإيضاحات ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤ بالمعيار السابق إلى أنه في سبيل تحقيق التقارب مع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، فإنه يجب إنتاج معايير محاسبية عالية الجودة وتحسين القابلية للمقارنة.

ويتفق المعيار الأمريكي رقم ١٥٤ مع المعيار الدولي رقم ٨ بعنوان "المياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"؛ في أن القوائم المالية المعدلة ناتجة من تصحيح الأخطاء الواردة في القوائم المالية التي سبق إصدارها، ولكن يختلف المعياران في الآتي: (SFAS No.154,2005)

- ١- المعيار الأمريكي متطلباته مطلقة في عمومها، بينما المعيار الدولي يسمح ببعض الاستثناءات التي تتعلق في بعض الحالات التي يتعذر فيها تحديد أثر الخطأ في الفترات السابقة، فإنه سوف يتم تصحيح الخطأ الناتج عن تعديل الأرصدة الإفتتاحية للأصول والالتزامات ورأس المال وذلك في أقرب فترة يكون عملياً إعداد قوائم معدلة.
- ٢- حدد المعيار الأمريكي إفصاحات إضافية تتعلق بالآثار غير المباشرة للتغيير في المبدأ المحاسبي، بينما لم يشر المعيار الدولي لهذه الآثار.

ومن الجدير بالذكر أنه خلال مداوات إصدار مسودة المعيار الأمريكي رقم ١٥٤، أعرب بعض المستجيبين لهذه المسودة قلقهم إزاء القوائم المالية المعدلة وخاصة فيما يتعلق بتصحيح الأخطاء بأثر رجعي والذي قد يضعف ثقة المستثمرين تجاه مصداقية القوائم المالية.

أما عن المعيار الأمريكي رقم ١٦٥ "الأحداث اللاحقة" فلقد أشارت الفقرة ٤ منه إلى الأحداث اللاحقة بأنها العمليات والأحداث التي تتم بعد تاريخ الميزانية ولكنها قبل نشر القوائم المالية أو القوائم المتاحة للإصدار، وهناك نوعين من هذه الأحداث: (SFAS No.165, 2009).

- ١- أحداث وعمليات تقدم أدلة إضافية بشأن الظروف الموجودة في تاريخ إعداد الميزانية بما في ذلك التقديرات المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية.
- ٢- أحداث تقدم أدلة عن الحالات التي لم تكن موجودة وقت إعداد الميزانية ولكنها حدثت بعد ذلك.

ويطلق على النوع الأول بأنها أحداث لاحقة تستوجب الاعتراف وتتطلب تعديل القوائم المالية طبقاً لما ورد بالفقرة ٩ من المعيار الأمريكي رقم ١٦٥، ومن أمثلتها ما يلي:

- عمليات تستوجب التقاضي قد حدثت قبل تاريخ الميزانية، وتم تسوية التقاضي بعد إعداد الميزانية ولكن قبل نشر القوائم المالية أو اتاحتها للعرض؛ بمبلغ يختلف عن الالتزام المدرج بالحسابات، ومن ثم يجب تسوية مبالغ التقاضي عند تقدير الالتزامات المعترف بها في القوائم المالية.

- عمليات تتعلق بالمدينون والمخزون وتقدير الالتزامات، مثل إفلاس العميل وانخفاض قيمة المخزون بعد إعداد الميزانية وقبل عرض القوائم المالية.

أما النوع الثاني من الأحداث اللاحقة فهي أحداث لا تستوجب الاعتراف بها ولا تستدعي تعديل القوائم المالية وفقاً لما ورد بالفقرة ١١ من المعيار الأمريكي رقم ١٦٥، ومن أمثلتها:

- بيع سندات أو أسهم رأس المال بعد تاريخ الميزانية وقبل عرض القوائم المالية.
- اندماج الأعمال التي تحدث بعد إعداد الميزانية وقبل إصدار القوائم المالية.
- خسارة في المباني أو المخزون نتيجة حريق أو كوارث طبيعية حدثت بعد تاريخ الميزانية.
- تغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وغير المالية، أو في أسعار صرف العملات الأجنبية بعد إعداد الميزانية ولكن قبل عرض القوائم المالية.
- الدخول في ضمانات أو التزامات جوهرية بعد إعداد الميزانية.

كما تشير الفقرة ١٥ من المعيار السابق، إلى أن الشركة قد تلتزم بإصدار قوائم مالية معدلة بناء على توصيات مقدمة من SEC أو الهيئات التنظيمية الأخرى. فبعد إصدار القوائم المالية، قد تحدث عمليات مالية تتطلب الإفصاح عنها في قوائم معدلة حتى لا تكون القوائم مضللة. ولا يجوز للشركة أن تعترف بالأحداث المالية وقت عرض القوائم المالية أو أثناء اتاحتها للنشر، إلا إذا كانت هناك إمكانية لعمل تسوية لـ GAAP أو بعد موافقة الهيئات التنظيمية. كما لا يجوز للشركة الاعتراف بالظروف المالية التي تحدث بعد عرض القوائم المالية والتي تم تعديلها مؤخراً في شكل معلومات مقارنة ما لم يتم تسويتها طبقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة. مع وجوب الإفصاح عن التاريخ الذي تم من خلاله تحديد الأحداث اللاحقة سواءً في القوائم الأصلية أو القوائم المعدلة.

٢/٣/٢: موقف مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB:

باستقراء معايير المحاسبية الدولية تبين أن أكثرها ارتباطاً بالقوائم المالية المعدلة كل من المعيار الدولي رقم ٨ (ويقابله المعيار المصري* رقم ٥) بعنوان " السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، والمعيار الدولي رقم ١٠ (ويقابله المعيار المصري رقم ٧) بعنوان "الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية".

بدايةً، تشير الفقرة الخامسة من المعيار المصري رقم ٥ إلى إعادة العرض بأثر رجعي "القوائم المعدلة" بأنها تصحيح الاعتراف والقياس والإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية كما لو أن خطأ الفترة السابقة لم يحدث، ويقصد بأخطاء الفترات السابقة بأنها إغفال أو تحريف في القوائم المالية للشركة عن فترة سابقة أو أكثر؛ ينشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام معلومات موثوق فيها أو نتيجة سوء استخدام هذه المعلومات التي كانت متاحة عند إصدار القوائم المالية. وتتضمن هذه الأخطاء كل من تأثير الأخطاء الحسابية والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية وإغفال أو سوء تفسير الحقائق وكذلك الغش والتدليس (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠١٥).

كما تناول المعيار المصري السابق كيفية تصحيح الأخطاء والإفصاح عنها بالقوائم المالية المعدلة من الفقرة ٤١ إلى الفقرة ٤٩، وأهم ما جاء بها ما يلي:

- تقوم الشركة بتصحيح أخطاء الفترات السابقة ذات الأهمية النسبية وذلك بأثر رجعي في أول قوائم مالية تعتمد للإصدار بعد اكتشافها، وذلك من خلال إعادة عرض مبالغ

* معايير المحاسبة المصرية تعد ترجمة لكثير من معايير المحاسبة الدولية، ويسترشد الباحث بها نيابة عن

المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة التي حدثت بها خطأ، أما الأخطاء التي حدثت قبل
أبعد فترة سابقة معروضة فيتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق
الملكية عن تلك الفترات.

- يتم استبعاد تصحيح خطأ الفترة السابقة من أرباح أو خسائر الفترة التي يتم اكتشاف
الخطأ فيها.

- عندما يتعذر عملياً تحديد قيمة الخطأ عن الفترات السابقة، تقوم الشركة بإعادة عرض
معلومات المقارنة بأثر مستقبلي عن أبعاد تاريخ يمكن الوصول فيه لتحديد قيمة الخطأ.

- على الشركة أن تقوم بالإفصاح عن كل من طبيعة خطأ الفترة السابقة وقيمه على كل
بند من بنود القوائم المالية، وقيمة التصحيح في أول فترة سابقة معروضة، والظروف التي
أدت إلى تعذر إعادة العرض بأثر رجعي.

أما عن المعيار المصري رقم ٧ بعنوان " الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية"،
فتشير الفقرة الثامنة إلى أنه على الشركة أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس
الأحداث التالية للفترة المالية والتي تستوجب تعديل القوائم المالية (معايير المحاسبة
المصرية، ٢٠١٥).

ويتفق المعيار الدولي رقم ١٠ (المعيار المصري رقم ٧) مع المعيار الأمريكي رقم
١٥٤ الذي سبق الحديث عنه في كثير من الأمور، إلا أن الفقرة ٩ من المعيار المصري
السابق أضافت أمثلة للأحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتستوجب تعديلها مثل اكتشاف
غش أو خطأ يشير إلى أن القوائم المالية لم تكن سليمة، وظهور معلومات جديدة بعد الفترة
المالية كالتعرف على التكلفة الفعلية لأصل تم شراؤه والمتحصلات الفعلية لمبيعات أصل
وذلك قبل تاريخ نهاية الفترة المالية.

٣/٣/٣: موقف مجلس معايير المحاسبة بالمملكة المتحدة ASB:

اهتم ASB بموضوع القوائم المالية المعدلة من خلال تناول التفسير المحاسبي
رقم ٥ بعنوان مدخل تعديل القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة بالتقارير
المالية في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح، وأهم ما جاء به ما يلي: (ASB, 2010)
- لا يتم إعادة بيان أو تعديل البنود النقدية لأنها أساساً يتم التعبير عنها بوحدة نقدية
جارية، أما البنود غير النقدية تقاس بالتكلفة التاريخية، ويجب على الشركة أن تظهر ذلك
في الميزانية الافتتاحية لأقرب وقت للقوائم المالية المعدلة لتعكس أثر التضخم للأصول
التي تم حيازتها وللتزامات التي يتم تكبدها.

- القوائم المالية المعدلة تعكس أثر التضخم للمبالغ المحملة حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

ويتفق هذا التفسير مع المعيار الدولي رقم ٢٩ بعنوان "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع"، فيما عدا:

- يستخدم هذا التفسير بعض المصطلحات المختلفة مثل تاريخ التقرير المالي ويقابله بالمعيار الدولي نهاية الفترة المالية للتقرير.
- لم يتناول المعيار الدولي بنود الضرائب المؤجلة.

٤/٣/٣: موقف معهد المحاسبين القانونيين باسكتلندا ICAS:

يميل ICAS إلى تطبيق معايير التقرير المالية الدولية وذلك مساهمة في تحقيق مصالح المتعاملين مع القوائم و التقارير المالية. وعند تغيير السياسات المحاسبية للشركة يجب عليها إعداد قوائم مالية معدلة بما يتفق مع المعيار الدولي رقم ٨ والذي صدر عن IASB، من أجل تسهيل القابلية لمقارنة المعلومات المالية (ICAS,2009).

٥/٣/٣: موقف مجلس معايير المحاسبة باستراليا AASB:

ورد بالمعيار المحاسبي الاسترالي رقم ١٠٨ بعنوان "السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات المحاسبية والأخطاء" كثير من الفقرات التي تناولت القوائم المعدلة ؛ لعل من أهمها ما تشير إليه الفقرة الخامسة بأنه يتعذر تطبيق تغيير السياسات المحاسبية بأثر رجعي أو القيام بالتعديلات بأثر رجعي لتصحيح الأخطاء في الحالات الآتية: (AASB 108, 2010)

- عدم القدرة على تحديد أثر تطبيقات تغيير السياسات المحاسبية بأثر رجعي أو التعديلات بأثر رجعي.

- إذا تطلبت التطبيقات السابقة أو القوائم المعدلة بأثر رجعي؛ وجود افتراضات تتوافق ونية الإدارة في هذه الفترة .

- إذا اشترطت تلك التطبيقات أو القوائم المعدلة بأثر رجعي ؛ إعداد تقديرات هامة للقيم والمبالغ مع تعذر تمييز المعلومات المتعلقة بهذه التقديرات.

كما أن التعديلات بالقوائم المالية تنبغي تصحيح قيم عناصر القوائم المالية والتي تم قياسها والإفصاح عنها بصورة خاطئة في الفترات السابقة. وجاءت الفقرات ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢ بالمعيار الاسترالي مشابهة تماماً لما ورد بالمعيار الدولي رقم ٨.

وبالإضافة لما سبق ، تناول المعيار الاسترالي رقم ١٠١ بعنوان "عرض القوائم المالية" ثلاث فقرات تعرضت للقوائم المالية المعدلة على النحو الآتي: (AASB101,2015)

الفقرة ١٠: تشير إلى أن القوائم المالية الأساسية تتكون من ست قوائم هي قائمة المركز المالي في نهاية الفترة ، وقائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل خلال الفترة ، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المتممة والسياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى، وقوائم مالية معدلة عند حدوث تغييرات في السياسات المحاسبية أو عناصر القوائم المالية أو إعادة توييب بنود تلك القوائم.

الفقرة ٤٠: تشير صراحة إلى تعديل القوائم المالية بأثر رجعي حيال تغيير السياسة المحاسبية ، والتأثيرات الجوهرية لعناصر القوائم المالية التي سبق إصدارها.

الفقرة ١١٠: تشير إلى أنه يحدث تعديل للقوائم المالية بهدف تصحيح الأخطاء التي وردت بالقوائم المالية السابقة وذلك بأثر رجعي لمنح قابلية استخدام تلك القوائم فيما بعد، مع مراعاة أن التعديلات لا تؤثر على حقوق الملكية في تلك الفترة وإنما يتم تعديل الأرباح المحتجزة في بداية الفترة التالية لتاريخ نشر القوائم المالية.

ومراجعة الأدب المحاسبي بشأن موقف الهيئات المهنية للمحاسبة من القوائم المعدلة، يتضح للباحث من العرض السابق ما يلي.

١- تتفق الهيئات المهنية للمحاسبة على أن الأخطاء الحسابية غير المقصودة بالقوائم المالية تقود الشركات إلى تعديل قوائمها المالية من أجل تصحيح تلك الأخطاء بأثر رجعي، فيما عدا ASB بالمملكة المتحدة والتي ربطت القوائم المعدلة بأثر التضخم على بنود القوائم المالية.

٢- أن المعايير المحاسبية ذات الصلة بالقوائم المالية المعدلة تتمحور في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

٣- أجمعت الهيئات المهنية للمحاسبة على أن القوائم المالية المعدلة ناتجة من تصحيح الأخطاء المحاسبية بمعناها الواسع، إلا أن IASB أضاف بأن الأخطاء المحاسبية قد تنشأ من تحريفات جوهرية ووجود تلاعب وغش في عناصر القوائم المالية. وهذا يدعو إلى أهمية التعرف بشكل أكثر عمقاً عن الأسباب الكامنة وراء تعديل القوائم المالية.

رابعاً: أسباب إصدار القوائم المالية المعدلة والآثار المترتبة عليها

وفقاً لأحدث إصدارات إحدى المؤسسات الأمريكية المختصة بالتحليلات المنطقية لمهنة المراجعة (Audit Analytics, 2008)، تبين زيادة حالات إصدار القوائم المعدلة بشكل خطير في الولايات المتحدة ووصلت إلى ١٨٧٦ حالة في عام ٢٠٠٦ وذلك على الرغم من تأكيد الدراسات الأكاديمية بانخفاض تلك الممارسات المحاسبية بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley. وفي دولة الصين بدأت الشركات بتعديل قوائمها المالية بعدد ٢١ شركة في عام ١٩٩٩ ثم ارتفعت بشكل ملحوظ في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ وبلغت ٢٨٢، ٢٥٠ شركة على التوالي (Wang & Wu, 2011). وفي دولة كندا بلغ عدد الشركات التي تصدر قوائم معدلة ١٤٩ شركة بنهاية عام ٢٠٠٦، والأكثر من ذلك أن القوائم المعدلة تسببت في شطب بعض الشركات من سوق المال بكندا (Robbani & Bhuyan, 2010). وفي مصر كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أن القوائم المالية المعدلة لبعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لا تعكس بصورة صحيحة وبعادلة ووضح في جميع جوانبها عن المركز المالي (جريدة البورصة، الأحد ١٧ فبراير ٢٠١٣)، الأمر الذي ترتب عليه إيقاف التعامل على أسهم هذه الشركات وحذفها من قاعدة بيانات البورصة وتداول أسهم تلك الشركات خارج المقصورة، وأحياناً تصل الأمور إلى شطب الشركات من البورصة. وإزاء خطورة ظاهرة القوائم المالية المعدلة كان لابد من البحث عن الأسباب الكامنة وراء ممارستها وتحديد الآثار المترتبة عليها، ولذا سوف يتم تناول ما يلي:

- ١- أسباب إصدار القوائم المالية المعدلة.
 - ٢- القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم.
 - ٣- القوائم المالية المعدلة ومصادر التمويل.
 - ٤- علاقة القوائم المالية المعدلة بمراقب الحسابات.
- ١/٤ : أسباب إصدار القوائم المالية المعدلة:

باستقراء الفكر المحاسبي بشأن أسباب تعديل القوائم المالية يتضح تباين وجهات النظر باختلاف البيئة، ولعل من أهم هذه الأسباب ما يأتي:

(١) أخطاء تتعلق بالتحقق من الإيرادات:

عادة ما تقوم الشركات بإصدار قوائم معدلة من أجل تعديل الأرباح والاعتراف بعدم صحة الأرباح المحاسبية التي تم الإفصاح عنها بالقوائم المالية السابقة، فربما تشمل

الإيرادات على عناصر مشكوك فيها أو مغالى فيها، وهناك أمثلة على أسباب تعديل الأرباح منها : (Robbani & Bhuyan, 2010)

١- صدور قواعد محاسبية جديدة أو تم تعديل بعض هذه القواعد.

٢- تصحيح الأخطاء المحاسبية مثل تعديل قيمة مصروفات الإهلاك.

٣- تخفيض القيمة المحملة للممتلكات وأصول الشركة.

وفي هذا الصدد تشير (Anderson & Yohn, 2002) إلى أن ٧٨% من عينة دراستهما ترجع أسباب تعديل قوائمها المالية إلى مشاكل التحقق من الإيرادات والتعديلات في صافي الربح. بينما بلغت ٤٠% بدراسة (Robbani et al., 2006).

(٢) التحريفات الجوهرية وإدارة الربحية:

يقصد بالتحريفات الجوهرية إنتاج معلومات مضللة من خلال انتهاك المبادئ المحاسبية المقبولة قيوماً عاماً GAAP ، وأيضاً الغش والتحايلات في إظهار عناصر الإيرادات والمصروفات من أجل التلاعب بالأرباح وممارسة إدارة الربحية (Lennox & Li, 2014).

ولقد تبين أن ١٩% من شركات عينة دراسة (Palmrose & Scholz, 2004) كانت تصدر قوائم مالية معدلة ناتجة من تقديم تقارير احتيالية لممارستها إدارة الربحية.

(٣) إعادة هيكلة الأصول والالتزامات:

يحدث هذا النوع من تعديلات القوائم المالية عند تقدير عناصر الأصول والالتزامات بقيمة غير سليمة ، فقد تشمل أخطاء في تقييم كل من الاستثمارات، والمخزون، والأصول الثابتة، والشهرة، وبعض الالتزامات (Robbani et al., 2006).

(٤) مخالفة المعايير المحاسبية:

إن افتقار المعايير المحاسبية إلى الوضوح في بعض جوانبها وعدم كفاية إرشادتها التطبيقية، قد يسبب الفهم الخاطئ من جانب معدي القوائم المالية ويقود إلى إنتاج قوائم وتقارير مالية تخالف هذه المعايير ، الأمر الذي يترتب عليه تعديل القوائم المالية (Plumlee & Yohn, 2010). وتتمثل مخالفة المعايير المحاسبية في عدم الالتزام بالمعالجات المحاسبية الواردة بالمعايير وعدم كفاية المخصصات وعدم تسجيل عناصر المصروفات والإيرادات. وقد يرجع ذلك إلى قصور في جانب الفهم من جانب المحاسبين أو لعدم وضوح محتويات المعايير، وأحياناً قد تعتمد إدارة الشركة بالتلاعب في بنود القوائم

المالية بما يخدم مصالحها في ظل تعدد الاختيارات المحاسبية الواردة بالمعايير المحاسبية وخاصة المعايير الدولية أو معايير المحاسبة المصرية.

(٥) إعادة تبويب البنود المحاسبية:

البنود المحاسبية إذا تم تبويبها وعرضها بشكل غير صحيح فيجب إعادة تبويبها بالقوائم المالية المعدلة مثل معالجة الأصول المستأجرة كأصول ثابتة دائمة، أو مدفوعات وسداد الدين كاستثمارات (Robbani et al., 2006).

(٦) بيانات وتقارير مفقودة:

قد تكتشف الشركة أن الإفصاحات الواردة بالقوائم المالية لم تتضمن بعض الحالات والملاحظات، ومن ثم تحتاج إلى تعديلها لضمان تقديم معلومات كافية عن الشركة، وأيضاً قد يتبين للجان التابعة للبورصة أن إحدى التقارير المالية للشركة مفقودة أو عدم وجود قوائم مالية مقارنة (Robbani & Bhuyan, 2010).

(٧) أخرى:

تدرج تحت هذه الفئة أية عناصر أخرى لم يرد ذكرها من قبل، مثل التقييم الخاطئ لعمليات البحث والتطوير، والمعالجة غير السليمة لتعاملات الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، استخدام محاسبة التكاليف بطريقة غير سليمة كرسمة النفقات عند معالجة الاحتياطات أو الالتزامات الضريبية الموجبة (Robbani et al., 2006).

ومن الجدير بالذكر عندما قام الباحث بإجراء دراسته الاختبارية تبين أن هناك أمور أخرى تسببت في تعديل القوائم المالية لشركات العينة بخلاف ما سبق، لعل من أهمها ما يلي:

- تقرير متحفظ لمراقب الحسابات.
- فقرات لفت انتباه بتقرير مراقب الحسابات.
- عدم الالتزام بقانون سوق المال والنظام المحاسبي الموحد.
- دعاوى قضائية ضد الشركة.

٢/٤: القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم:

تعد دراسة (Ball & Brown, 1968) من أوائل الدراسات التي ربطت استجابة عوائد الأسهم لمحتوى معلومات القوائم المالية، وتبعها بعد ذلك كثير من الدراسات الرائدة في هذا المجال لبحث رد فعل أسعار الأسهم تجاه الإعلان عن الأرباح المحاسبية (Brown, 1978; Chambers & Penman, 1984).

وسعر السهم أو سعر الورقة المالية هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة جراء حيازة السهم، وإذا كانت التنبؤات تشير بتغيير التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة إصدار قوائم معدلة مع الأخذ في الاعتبار ثبات معدل العائد على الأسهم، فإن القيمة الحالية لتلك التدفقات سوف تتغير (Robbani & Bhuyan, 2010).

ويفترض في الأسواق شبه القوية أن أسعار الأسهم تستجيب للقوائم المالية المعدلة، والسؤال هل يكون رد الفعل لتلك القوائم إيجابي أم سلبي؟

باستقراء الدراسات التي اختبرت أثر إصدار القوائم المعدلة على أسعار الأسهم يتضح تباين وجهات النظر بهذا الشأن، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: ويرى أنصار هذا الاتجاه أن القوائم المالية المعدلة لها مردود سلبي على أسعار الأسهم. حيث انخفضت أسعار الأسهم خلال ٧ أيام التالية لإصدار القوائم المعدلة بدراسة (Anderson & Yohn, 2002). كما زادت درجة انخفاض أسعار الأسهم بعد تعديل القوائم المالية الناتجة عن أنشطة احتيالية بدراسة (Owers et al., 2002). وأيضاً بلغ معدل استجابة السوق ٤,١ انخفاض في أسعار الأسهم بعد ٣ أيام تالية للإعلان عن القوائم المعدلة، كما أصبح المعدل ٢,٨٢ انخفاض في أسعار الأسهم خلال ١٠ أيام التالية من إصدار القوائم المعدلة (Akhigbe et al., 2005). وقد تعاني أسواق المال على حد قول دراسة (Bardos et al., 2013) من انخفاض أسعار الأسهم بمتوسط ١٠% في خلال اليومين التاليين للإعلان عن القوائم المعدلة. وكذلك فإن القوائم المعدلة لها تأثير سلبي على أسعار الأسهم حيث بلغت نسبة انخفاض سعر السهم بمعدل ١,٩% خلال اليومين الأول والثاني بعد إصدار القوائم المعدلة (O'Kane, 2014).

ويرى الباحث أن إصدار القوائم المالية المعدلة قد يكون له مردود سلبي أولاً تجاه المستثمر الذي يشعر بضعف مصداقية القوائم والتقارير المالية المنشورة، ثانياً الجدل القائم بين الشركة والجهات المعنية بتسلم القوائم المالية بالبورصة للتحقق من صحة المعلومات الواردة بالتعديلات، والذي قد يسبب تأخر عملية نشر القوائم المعدلة أحياناً بما ينعكس سلباً على أسعار الأسهم.

الاتجاه الثاني: ويرى مدعمو هذا الاتجاه أن القوائم المالية المعدلة ليس لها تأثيراً على أسعار الأسهم. فتشير دراسة (Callen et al., 2006) إلي أن رد فعل السوق وإن كان سلبياً في بداية الأمر تجاه القوائم المعدلة لكنه لا يستمر طويلاً، حيث أن العلاقة غير معنوية بين القوائم المعدلة وأسعار الأسهم. بينما رد فعل سوق الأسهم بالصين ضعيفاً تجاه

الإعلان عن القوائم المعدلة وهذا قد يرجع إما لعدم وعي المستثمرين لخطورة عملية تعديل القوائم، أو أن المستثمرين لديهم مصادر أخرى للحصول على معلومات الشركة بخلاف القوائم المالية التي لم يولوا لها اهتمام (Wang & Wu, 2011).

الاتجاه الثالث: ويدعمه (Wilson, 2008) الذي يرى أن القوائم المعدلة قد ينتج عنها معلومات أكثر فعالية على السوق ولها دور إيجابي على أسعار الأسهم، حيث أن هذه القوائم ليست سيئة في كل الأحوال ولا سيما إذا ما تم تصحيح الأخطاء المحاسبية السابقة وتم إعادة الثقة المفقودة في قيم عناصر القوائم المالية.

وفي ضوء تباين الاتجاهات السابقة، كان لابد للباحث أن يختبر رد فعل أسعار الأسهم بالبورصة المصرية تجاه القوائم المالية المعدلة بالدراسة التطبيقية بالبحث.

٣/٤ : القوائم المالية المعدلة ومصادر التمويل:

مصادر تمويل الشركات قد تكون داخلية بواسطة المساهمين بصورة زيادة أسهم رأس المال، أو خارجية اعتماداً على الديون من خلال القروض سواء قصيرة أو طويلة الأجل. وقرارات التمويل لا تتوقف فقط على شروط الأسعار مثل معدلات وأسعار الفائدة، بل تعتمد أيضاً على عناصر أخرى غير مادية مثل الضمانات المقدمة للتمويل الخارجي، كما أن هذه القرارات تتأثر أحياناً بعدم تماثل المعلومات بين المستثمرين الخارجيين والداخليين، وذلك لأن أصحاب مصادر التمويل الخاصة ولا سيما المصادر الخارجية يمكنها الحصول على المعلومات عن طريق قنواتهم الخاصة بشكل أكبر من المستثمرين الداخليين أصحاب مصادر التمويل بالأسهم (Chen et al., 2013).

وبمراجعة الدراسات التي تكشف أثر القوائم المعدلة على مصادر تمويل الشركات تبين اختلاف النتائج على النحو الآتي:

١- أن القوائم المعدلة كانت لها مردود قاسي على انخفاض مصادر تمويل الشركات بسوق جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، في ظل المخاوف التي تحيط بعملية تعديل القوائم المالية من جانب الممولين، على الرغم من أن هذا السوق يعد أحد أكبر عشرين سوقاً لتداول الأوراق المالية في العالم، حيث بلغت قيمة الأسهم السوقية المتداولة بسوق جوهانسبرج ٦١١٩ تريليون راند أي ما يعادل ٩٢٥ بليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٠ (Watson & Coetzee, 2012).

٢- القوائم المالية المعدلة تؤثر على قرارات التمويل بالاقتراض الخارجي من البنوك بشكل أكبر من تمويل المساهمين بإصدار الأسهم، وهذا يرجع إلى تشكك المستثمرين الحاليين

في صدق القوائم المعدلة والذي يؤدي إلى افتقاد الشركات لمصادر التمويل الداخلية، ومن ثم يزيد الاعتماد على الديون بالقروض الخارجية (Chen et al., 2013).

٣- القوائم المعدلة تؤثر إيجابياً على مصادر التمويل من خلال زيادة القروض التي تمنح للشركات، وتبين أن ٤٠% من مقرضي الشركات بعينة إحدى الدراسات منح قروضاً إضافية بعد الإعلان عن القوائم المعدلة (Files & Gurun, 2010).

وعلى ضوء النتائج السابقة، كان يجب على الباحث التحقق من تأثير القوائم المعدلة بالسلب أو بالإيجاب على مصادر التمويل؛ وهو ما تظهره الدراسة التطبيقية بالبحث.

٤/٤ علاقة القوائم المالية المعدلة بمراقب الحسابات:

قد تكون القوائم المعدلة بمثابة حدث غير مرغوب فيه لكثير من المتعاملين بسوق المال، فهي بمثابة إشارة إنذار للشكك في نزاهة إدارة الشركة، وتزداد معها أهمية التحقق من فعالية لجان المراجعة، واستقلال مراقب الحسابات، وجودة المراجعة عموماً (loncu, 2014).

بدايةً، دور مراقب الحسابات أن يعبر برأيه بوضوح عن سلامة وعدالة القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها، إلا أن هناك ظروف وحالات يكتشف من خلالها مراقب الحسابات لحقائق في الفترة التالية لتاريخ إصدار القوائم المالية، تستدعي منه تعديل رأيه مثل: (ISA705, 2009)

(أ) الأدلة التي حصل عليها تؤكد أن القوائم المالية لا تخلو من الأخطاء المادية.
(ب) لم يتمكن مراقب الحسابات من الحصول على أدلة كافية تؤكد أن القوائم المالية الحالية خالية من الأخطاء المادية.

ويشير معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠٥ بفقراته ٧، ٨، ٩ إلى أن تعديل رأي مراقب الحسابات يكون بثلاثة أمور هي أما برأي متحفظ Qualified أو رأي معاكس Adverse أو الامتناع عن إبداء الرأي Disclaimer (ISA705, 2009).

وفي هذا الصدد يبين معيار المراجعة المصري رقم ٧٠١ بعنوان "التعديلات على تقرير مراقب الحسابات"، الآراء السابقة تفصيلاً على النحو الآتي: (معايير المراجعة المصرية، ٢٠٠٨)

(١) تشير الفقرتان ٥، ٨ إلى أن المراقب يقوم بإضافة فقرة لتوجيه انتباه القارئ لأمر ما ورد تفصيلاً ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ويؤثر على القوائم المالية، وهذا لا يعد تقريراً متحفظاً، وقد يشير المراقب إلى ذلك بعبارة "مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً".

(٢) تنص الفقرتان ١١، ١٧ على أنه يجب إبداء رأي متحفظ لمراقب الحسابات حيال وجود قيود على نطاق عمل المراقب (مثل تعيين المراقب في توقيت يجعله غير قادر على ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون، أو يرى المراقب أن السجلات المحاسبية للشركة غير كافية)، أو عند وجود خلاف مع الإدارة بشأن قبول سياسة محاسبية، أو أن القوائم المالية بها تحريفات جوهرية غير متكررة. ويتم التعبير عن الرأي المتحفظ بعبارة " فيما عدا " تأثير الأمر الذي يتعلق بالتحفظ.

(٣) يتم إبداء رأي عكسي عندما يكون تأثير الخلاف جوهرياً وشاملاً على القوائم المالية ، لدرجة أن المراقب انتهى إلى أن التحفظ في التقرير غير كاف للإصاح عن طبيعة التضليل، وهذا يعني أن هناك تحريفات جوهرية متكررة (الشريف، ٢٠١٤). ويتم التعبير عن الرأي المعاكس كما ورد بالفقرة ١٤ بالعبارة التالية" تنحصر مسئوليتنا ، القوائم لا تعبر بعدالة ووضوح ، ولا تتفق مع القوانين واللوائح المصرية".

(٤) يجب الامتناع عن إبداء الرأي كما ورد بالفقرة ١٣ ؛ عندما يكون الأثر المحتمل للقيود على النطاق جوهرياً وشاملاً للدرجة التي يجد فيها مراقب الحسابات نفسه غير قادر على الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة وأنه غير قادر على إبداء رأي على القوائم المالية، مثل وجود قيود بواسطة الشركة تمنع قيام المراقب ببعض إجراءات المراجعة التي يرى ضرورتها.

وفي ضوء ما سبق، يخلص الباحث إلى أن تضمين تقرير مراقب الحسابات بفقرات لفت الانتباه أو إبداء رأي متحفظ أو عكسي، قد يقود إلى إصدار قوائم معدلة. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو مضمون التقرير الجديد لمراقب الحسابات بعد تعديل القوائم المالية؟

رداً على السؤال السابق ، يمكن الإشارة إلى كثير من فقرات معيار المراجعة

المصري رقم ٥٦٠ "الأحداث اللاحقة " والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية : (معايير المراجعة المصرية ، ٢٠٠٨)

• يجب أن يتضمن التقرير الجديد لمراقب الحسابات فقرة إيضاحية يشرح فيها بتوسع عن الأسباب وراء تعديل القوائم المالية التي سبق إصدارها، على أن يكون تاريخ التقرير الجديد بتاريخ لا يسبق تاريخ الموافقة على إصدار القوائم المعدلة.

• في حالة قيام الإدارة بتعديل القوائم المالية بناءً على التقرير الجديد لمراقب الحسابات، فعلى الأخير أن يتخذ الإجراءات التي يراها ضرورية ومراجعة الخطوات التي اتخذتها الإدارة للتحقق من أن كل شخص استلم القوائم المالية السابق نشرها مع تقرير مراقب الحسابات عليها بأنه تم إبلاغه بالموقف.

- أما في حالة عدم قيام الإدارة بتعديل القوائم المالية بعد رؤية مراقب الحسابات لحاجتها إلى التعديل ، فعلى المراقب أن يخطر المسؤولين بإدارة الشركة أن هناك إجراء سوف يتخذ بمعرفته ليمنع الاعتماد المستقبلي على تقريره.
- قد لا يكون هناك حاجة لتعديل القوائم المالية وإصدار تقرير جديد في حالة ما إذا كانت القوائم المالية للفترة التالية قاربت على الإصدار بشرط وجود إفصاح مناسب في تلك القوائم.

ويتفق الباحث مع دراسة (علي، ٢٠١٥) على أن هناك علاقة تأثيرية لإعادة الإصدار (القوائم المعدلة) على تقرير مراقب الحسابات لسببين هما:

- إذا كانت القوائم المعدلة استجابة من الإدارة لمبررات التعديل ، فلن يعدل مراقب الحسابات رأيه ولكن يعدل تقريره بإضافة فقرة للفت الانتباه تكون تالية لفقرة الرأي.
- إذا كانت القوائم المعدلة بدافع من الإدارة لتحريف القوائم المالية، يشير مراقب الحسابات في تقريره أنه يواجه حالة تحريف في القوائم المالية سواءً بإبداء رأي متحفظ أو عكسي . وبالإضافة لما سبق، يمكن أن تؤثر القوائم المعدلة على تغيير مراقب الحسابات سواءً بصورة اختيارية بالانسحاب أو إجبارية بالعزل وتعيين مراقب حسابات جديد. وقرار انسحاب المراقب لا يعد قراراً محموداً للشركة لأنها سوف تفقد ثقة المستثمرين والدائنين بشأن مسؤولية إعداد القوائم المالية ناهيك عن تحمل تكلفة الوقت والجهد للتعاقد مع مراقب حسابات آخر (Bugariski & Ward, 2012) ، كما يضر الانسحاب المراقب ذاته لأنه سوف يفقد العميل وخسارة حصته من سوق المراجعة بالإضافة إلى تحمل تكلفة الوقت والموارد للتعاقد مع عملاء جدد (الشريف، ٢٠١٤). وأيضاً فإن عزل مراقب الحسابات وتدويره بمراقب آخر عند الإفصاح عن القوائم المعدلة، يعني أن تلك القوائم قد تعكس جهود منخفضة لمراجعة الحسابات مع تقدير المخاطر بشكل منخفض وأن المراقب لم يبذل العناية المهنية الكافية (Blankley et al., 2012).

وباستقراء الأدبيات المحاسبية بشأن الدراسات التي ركزت على تحديد أثر القوائم

- المعدلة على تغيير مراقب الحسابات ، يتضح تباين النتائج في ثلاثة اتجاهات هما:
الاتجاه الأول : يرى أنه توجد علاقة إيجابية معنوية بين إصدار القوائم المعدلة وتغيير مراقب الحسابات (Mande & Son, 2013; Liu, 2007; Wallace 2005).
- الاتجاه الثاني :** يدعم الرأي القائل أنه لا توجد علاقة جوهرية بين القوائم المعدلة وتغيير مراقب الحسابات (Agrawal & Cooper, 2017; Setayesh et al., 2015).

الاتجاه الثالث : يؤكد على وجود علاقة سلبية بين الفترة الزمنية التي تربط مراقب الحسابات بالعميل وإصدار قوائم معدلة، كما أن هناك علاقة سلبية بين عملية تكرار القوائم المعدلة وتغيير مراقب الحسابات (Stanley & Dezoort,2007).

وفي ضوء الاتجاهات السابقة ، يقوم الباحث بالتحقق التجريبي فيما إذا كانت القوائم المالية المعدلة لها تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على تغيير مراقب الحسابات أم ليس لها تأثير؛ وذلك بالجزء التالي من البحث.

خامساً: الدراسة الاختبارية

تهدف الدراسة الاختبارية ؛ إلى التحقق التجريبي من النتائج التي توصل إليها الباحث في الجزء النظري وما إذا كانت القوائم المالية المعدلة لها تأثيراً على كل من أسعار الأسهم، ومصادر التمويل، وتغيير مراقب الحسابات. وأيضاً يبحث عن الأسباب الكامنة وراء تعديل القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويسلك الباحث الأسلوب الذي اتبعته دراسة (Palmrose & Scholz, 2004) في البحث عن مصادر القوائم المعدلة بالاعتماد على الكلمات التالية: إعادة إصدار Restate، أو تنقيح Revise، أو تعديل وضبط adjust، أو أخطاء Errors، كما اعتمد الباحث بشكل كبير على المنهج الاختباري الذي اتبعته دراسات كل من (Robbani & Bhuyan, 2010; Ioncu, 2014).

١/٥ : مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بمصر موزعة على فترتين الأولى قبل إصدار القوائم المعدلة والثانية بعد نشر هذه القوائم المعدلة وتقرير مراقب الحسابات عليها.

وقد تم اختيار عينة الدراسة* بطريقة عشوائية والتي بلغ عددها ٢٧ شركة قامت بإصدار قوائم معدلة؛ موزعة على قطاعات السوق المختلفة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٦، وذلك بعد استبعاد أربع شركات هي النصر للمباني والانشاءات، وشركة المقاولات المصرية (مختار إبراهيم سابقاً)، والمصرية لتجارة الجملة، وشركة النقل المباشر في ظل إيقاف التعامل مع أسهم هذه الشركات أو لظروف شطبها من البورصة المصرية. وقد قام الباحث باختيار عينة الشركات بحيث يتوافر فيها الشروط التالية:

- ١- تكون من الشركات التي قامت بإصدار قوائم مالية معدلة خلال فترة الدراسة.
- ٢- ألا تكون الشركة قد بدأت وتوقفت عن النشاط خلال الفترة الزمنية للدراسة.
- ٣- يتوافر في بياناتها كل من تقرير مراقب الحسابات، ومصادر التمويل سواء الداخلية بأسهم رأس المال، أو الخارجية بقروض من البنوك أو من جهات أخرى.
- ٤- تتوافر أسعار أسهمها، مع استبعاد الشركات التي تم إيقاف التعامل على أسهمها أو بياناتها مفقودة.

ويمكن تحديد عينة الدراسة موزعة على القطاعات الإقتصادية التي تنتمي إليها من خلال ما يظهره الجدول التالي:

* ملحق البحث يوضح أسماء عينة الشركات والقطاعات التي تنتمي إليها هذه الشركات.

جدول رقم (١): توزيع عينة الدراسة على القطاعات المختلفة

م	اسم القطاع	عدد الشركات	النسبة %
١	الأغذية والمشروبات	٨	٣٠%
٢	الرعاية الصحية والأدوية	٣	١١%
٣	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٣	١١%
٤	الموارد الأساسية	٣	١١%
٥	المنتجات المنزلية والشخصية	٢	٧,٤%
٦	السياحة والترفيه	٢	٧,٤%
٧	التكنولوجيا	١	٣,٧%
٨	الإعلام	١	٣,٧%
٩	الكيمويات	١	٣,٧%
١٠	البنوك	١	٣,٧%
١١	الموزعون وتجار التجزئة	١	٣,٧%
١٢	الاتصالات	١	٣,٧%
	الإجمالي	٢٧	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكثر القطاعات تمثيلاً في شركات العينة هو الأغذية والمشروبات بنسبة ٣٠% يليه قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات وقطاع الموارد الأساسية بنسبة ١١%. أما القطاعات الأقل تمثيلاً فكانت قطاعات التكنولوجيا وقطاع الإعلام وقطاع الكيمويات وقطاع البنوك وقطاع الموزعين وتجار التجزئة وقطاع الاتصالات بنسبة ٣,٧%. ومن الجدير بالذكر أن شركة مصر للزيوت والصابون بقطاع الأغذية والمشروبات قامت بإصدار قوائم معدلة لـ ٨ سنوات متتالية، وأيضاً كل من شركة مطاحن شرق الدلتا ٦ سنوات والشركة العامة للصوامع والتخزين ٥ سنوات.

٢/٥ : مصادر الحصول على البيانات:

تم الحصول على أسعار أسهم الشركات من خلال النشرة اليومية للبورصة المصرية ووردود البورصة على مخاطبتها بطلب أسعار أسهم شركات العينة. أما المعلومات المتعلقة بمصادر تمويل شركات العينة وتقرير مراقب الحسابات، تم الحصول عليها من القوائم والتقارير المالية للشركات بموقع معلومات مباشر مصر www.mubasher.info/EGX.

٣/٥: فروض الدراسة الاختبارية:

(١) أثر القوائم المالية المعدلة على أسعار الأسهم:

توصلت كثير من الدراسات بهذا المجال إلى وجود تأثير سلبي لإصدار القوائم المالية المعدلة على أسعار الأسهم، فمنها ما ركزت على يومين قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة (Bardos et al., 2013; O'Kane, 2014) وأخرى فحصت أسعار الأسهم خلال ٧ أيام (Anderson & Yohn, 2002)، وأيضاً دراسة (Akhigbe et al., 2005) ركزت على ١٠ أيام.

وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة الفرض الأول على النحو التالي:

"تؤثر القوائم المالية المعدلة سلباً على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

٢- أثر القوائم المالية المعدلة على مصادر تمويل الشركات:

انتهت أغلب الدراسات الاختبارية بهذا المجال إلى وجود أثر سلبي لإصدار القوائم المالية المعدلة على مصادر تمويل الشركات المقيدة بسوق المال في ظل تخوف الممولين من الشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية (Watson & Coetzee, 2012)، وقد تنخفض مصادر التمويل الداخلية بواسطة رأس المال للمساهمين بشكل أكبر من مصادر التمويل بواسطة القروض الخارجية من البنوك (Chen et al., 2013).

وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة الفرض الثاني على النحو التالي:

"تؤثر القوائم المالية المعدلة سلباً على مصادر التمويل طويلة الأجل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

(٣) أثر القوائم المالية المعدلة على تغيير مراقب الحسابات

أكدت كثير من الدراسات على أن هناك فروق معنوية بين إصدار القوائم المالية المعدلة وتغيير مراقب الحسابات (Mande & Son, 2013; Liu, 2007; Wallace, 2005) وهذا يعني أن القوائم المعدلة يترتب عليها تغيير مراقب الحسابات، وذلك لأن تعديل القوائم قد يعطى دلالة على انخفاض جهود مراقب الحسابات وعدم بذلة العناية المهنية الكافية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة الفرض الثالث كما يلي:

"توجد فروق معنوية بشأن تأثير إصدار القوائم المالية المعدلة على تغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

٤/٥ متغيرات الدراسة:

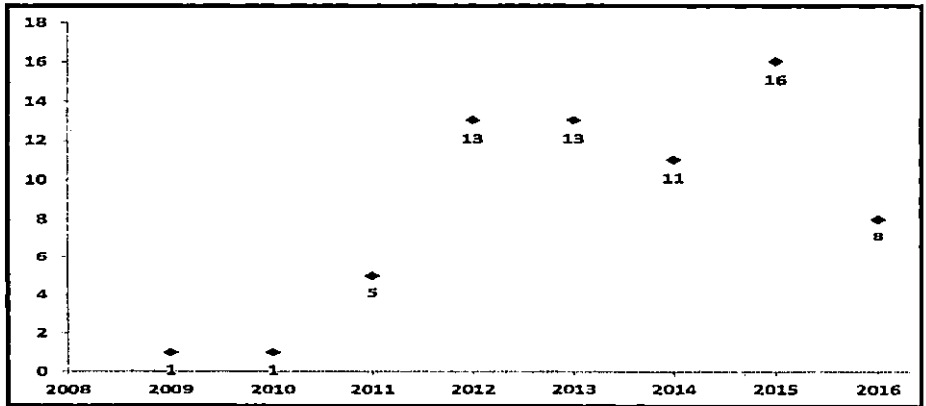
١/٤/٥ المتغير المستقل:

يعد إصدار القوائم المالية المعدلة هو المتغير المستقل، ويمكن الكشف عن عدد مرات إصدار القوائم المالية المعدلة لشركات العينة خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢) : تتبع إصدار القوائم المعدلة خلال الزمن

سنة الدراسة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
عدد مرات إصدار القوائم المالية المعدلة	١	١	٥	١٣	١٣	١١	١٦	٨

يتضح من الجدول السابق تزايد تكرار إصدار القوائم المالية المعدلة بشركات العينة خلال فترة الدراسة وخاصة خلال عام ٢٠١٥. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (١): تكرار القوائم المعدلة عبر فترة الدراسة

وللتعرف على أسباب إصدار القوائم المعدلة (المتغير المستقل) ، يمكن تناول الجدول التالي:

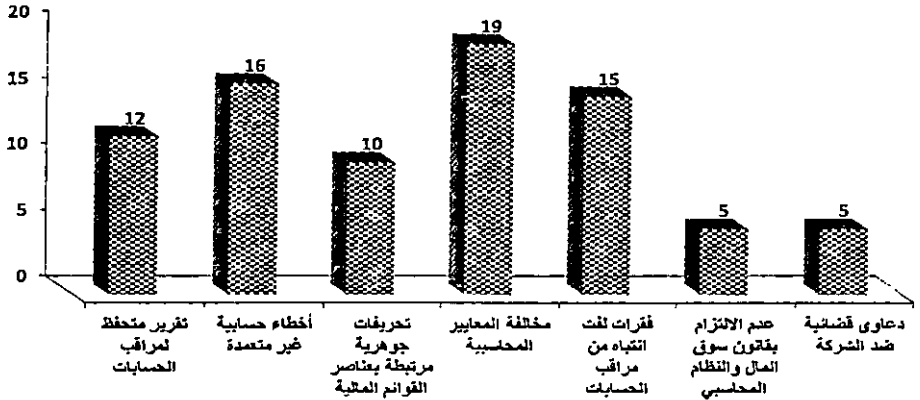
جدول رقم (٣): أسباب إصدار القوائم المالية المعدلة

م.	أسباب إصدار القوائم المالية المعدلة.	التكررات	الترتيب
١	تقرير متحفظ لمراقب الحسابات	١٢	٤
٢	أخطاء حسابية غير متعمدة	١٦	٢
٣	تحريفات جوهرية مرتبطة بعناصر القوائم المالية	١٠	٥
٤	مخالفة المعايير المحاسبية	١٩	١
٥	فقرات لفت انتباه من مراقب الحسابات	١٥٠	٣
٦	عدم الالتزام بقانون سوق المال والنظام المحاسبي الموحد	٥	٦
٧	دعاوى قضائية ضد الشركة	٥	٧

ويبين الجدول السابق، أن أكثر الأسباب وراء تعديل القوائم المالية ويحتل مرتبة الصدارة هو مخالفة معايير المحاسبة ، ثم الأخطاء الحسابية غير المتعمدة، ثم فقرات لفت الانتباه التي يشير إليها مراقب الحسابات في تقريره، بينما الدعاوى القضائية ضد الشركة تحتل ترتيباً متأخراً. وهذا يعني أنه بالرغم من الإشارات الواضحة بقانون سوق المال على أهمية التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالمعايير المحاسبية، إلا أن بعض الشركات مازالت تخالف تلك المعايير والدليل على ذلك تأخر إصدار القوائم المالية بعد نهاية السنة المالية بخمسة أشهر أو ستة ، وأيضاً بعض الشركات تقوم بتقييم المخزون السلعي على أساس السعر المتحرك أو المتوسط المرجح بما يخالف الفقرة ٩ من المعيار المصري رقم ٢ " المخزون" والتي تنص على قياس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وهذا بالإضافة إلى الإشارات الواضحة بتقارير مراقبي الحسابات لشركات العينة إلى مخالفة المعايير المصرية رقم ١١ "الإيراد" ورقم ٢٨ "المخصصات والالتزامات المحتملة والاصول المحتملة".

ويوضح الشكل رقم (٢) الأسباب الكامنة لتعديل القوائم المالية بصورة أكثر تحديداً

على النحو التالي:



شكل رقم (٢) : الأسباب الكامنة لتعديل القوائم المالية

٢/٤/٥: المتغيرات التابعة:

١- أسعار الأسهم: تم تتبع أسعار الأسهم خلال شهر قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة، كما تم متابعة تلك الأسعار بشكل أكثر تفصيلاً خلال فترات مختلفة قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة للفتترات الزمنية التالية يوم ، ٥ أيام، ١٠ أيام، ١٥ يوم، ٢٠ يوم. وأيضاً تم حساب متوسط أسعار الأسهم لشركات العينة خلال الفترات السابقة.

٢- مصادر التمويل طويلة الأجل: ركزت الدراسة على رأس مال المساهمين كمصدر تمويل داخلي، وأيضاً القروض طويلة الأجل كمصدر تمويل خارجي والتي تظهر بالقوائم المالية لشركات العينة في فترتين هما قبل إصدار القوائم المعدلة وبعدها. كما تم حساب متوسط مصادر التمويل لهذه الشركات خلال إحدى سنوات الدراسة لفترتين الأولى لسنة قبل إصدار القوائم المعدلة والثانية لسنة بعدها .

٣- تغيير مراقب الحسابات: تم فحص تقرير مراقب الحسابات للتحقق من تغيير هذا المراقب أم لا في ضوء توقيعات المراقبين، وذلك خلال إحدى سنوات الدراسة لفترتين أولها السنة التي تسبق إصدار القوائم المعدلة والثانية للسنة التي تلي القوائم المعدلة. حيث يتم الإشارة بلفظ نعم حالة تغيير مراقب الحسابات، والعكس فإذا لم يتم تغيير مراقب الحسابات يتم التعبير عنه بلفظ لا.

٥/٥: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V.22 لإجراء التحليل

الإحصائي، اعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية التالية:

١- الإحصاءات الوصفية: وذلك باستخدام كل من التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك الأشكال البيانية للاستدلال على ما توصل إليه الإحصاء الوصفي.

٢- الإحصاءات التحليلية:

- اختبار Paired samples T. Test، ويستخدم للحكم على دلالة الفروق ومعنويتها Significance بين متوسطي عينتين غير مستقلتين.
- مربع إيتا (η^2) الذي يستخدم لتحديد درجة أهمية النتيجة التي ثبت وجودها إحصائياً وذلك لتحديد حجم أثر القوائم المعدلة على المتغير التابع وفقاً للحدود التالية:

$$\eta^2 = \frac{z^2}{z^2 + df}$$

قيم مربع اختبار "ت": z^2
درجات الحرية: df

ويحدد حجم التأثير وفقاً للفئات التالية كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤): مقاييس لأحجام تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة

حجم التأثير			الأداة المستخدمة
كبير	متوسط	صغير	η^2
أكبر من ٠,٧	من ٠,٣-٠,٧	أقل من ٠,٣	

- اختبار Binomial Test وهو أحد الاختبارات اللامعلمية والذي يستخدم لتقدير معدل الاستجابة أو عدم الاستجابة للتغير في متغير ما نتيجة لحدث معين.

٦/٥: تحليل البيانات واختبار الفروض:

أولاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

- يمكن الكشف عن تغير أسعار الأسهم والتحقق من استجابتها لإصدار القوائم المعدلة لجميع شركات العينة خلال فترات متباينة كالآتي:

- يوم قبل إصدار القوائم المعدلة -١، ويوم بعدها +١.

- خمسة أيام قبل إصدار القوائم المعدلة -٥، وخمسة أيام بعدها +٥.

- وهكذا لباقي الفترات حتى نصل إلى مدة شهر قبل إصدار القوائم المعدلة -٣٠،

وشهر بعدها +٣٠.

وقد اعتمد الباحث على فترة شهر كحد أقصى لتتبع أسعار الأسهم أسوة بدراسة

(Robbani et al., 2006) التي أفرت أن الفترات الزمنية قصيرة الأجل (أسبوع، وشهر)

لها رد فعل أقوى من الفترات الزمنية طويلة الأجل (سنة) بالنسبة لأسعار الأسهم.

ويوضح الجدول رقم (٥) الإحصاء الوصفي لأثر إصدار القوائم المعدلة على أسعار

أسهم شركات العينة على النحو التالي:

جدول رقم (٥): تغير أسعار الأسهم لشركات العينة قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة

٢٠+		٢٠-		١٥+		١٥-		١٠+		١٠-		٥+		٥-		١+		١-		الفترة الشركات
١٢,٠	١٣,٠	١١,٩	١٣,٤	١٢,٠	١٣,٨	١٢,١	١٤,٠	١٢,٠	١٤,٢	١٢,٦	١٤,١	١								
١٨,٠	٢٢,٨	١٨,٢	٢٣,٧	١٩,١	٢٣,١	٢٠,٢	٢٣,٩	٢١,٣	٢٤,٩	٢٢,٠	١٤,٣	٢								
٣,١	٣,٣	٣,١	٣,٣٩	٣,١٥	٣,٦١	٣,٢١	٣,٥٣	٣,٢	٣,٥٢	٣,٢٦	١٤,٢	٣								
٤٧,٠	٤٨,٢	٤٣,٣	٤٨,٠	٤٣,٣	٤٥,٨	٤٣,٣	٤٥,٣	٤٣,٢	٤٤,٥	٤٣,٠	١٣,٧	٤								
١٧,٩	٢١,٦	١٩,٤	٢١,٥	١٩,٦	٢٢,٥	١٩,٦	٢٢,٧	٢٠,٤	٢٢,٧	٢٠,٥	١٤,٣	٥								
١٥,٦	١٦,٤	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٦,٠	١٥,٨	١٦,٦	١٥,٥	١٨,٥	١٥,٥	١٤,١	٦								
٤,٢	٤,٨٦	٤,٠	٤,٨٢	٤,١	٤,٧٢	٤,٨٥	٤,٨	٤,٦١	٥,٠٧	٤,٧٢	٥,١٩	٧								
١٩٦	٢٠٤	٢٠٠	٢٠٩	٢٠٣	٢٠٩	٢٠٥	٢١٠	٢٠٥	٢١٢	٢٠٥	٢١٢	٨								
٢,٨٥	٥,٠٥	٢,٩٢	٤,٨٨	٢,٩٤	٤,٩٧	٣,٠٢	٤,٩٤	٣,٠٩	٥,٠٥	٣,٢٢	٥,١٣	٩								
٨٨,٩	٨٩,٧	٩١,٤	٩٢,٥	٨٧,٤	٩١,٩	٨٩,٠	٨٨,٨	٨٩,١	٩٠,٢	٨٩,٦	٩٠,٧	١٠								
١٣,٣	١٣,٨	١٠,٩	١٢,٣	١٠,٧	١٢,١	١٠,٨	١١,٩	١٠,٩	١١,١	١١,٠	١١,٣	١١								
٩,٤٨	١٢,٠	٩,٠٣	١١,٥	٩,١٤	١٠,٣	٩,٢٨	١١,١	٩,٦٤	١١,٩	١٠,١	١٢,٠	١٢								
٢٣,٤	١٠٥,٠	٢٢,٩	١١٢,٠	١٢,٦	١١٢,٠	١٢,٦	١١,٠	١٣,٩	١١,٠	١٣,٩	٧٠,٦	١٣								
٨,٨٤	٨,٨٥	٨,٨٤	٩,٢٨	٩,١٥	٩,٣٨	٨,٥١	٩,٨٩	٨,٥١	٩,٨٩	٨,٥١	٩,٨٩	١٤								
٢,٧١	٥,١٣	٢,٦٥	٤,٩٢	٢,٩٤	٥,٧٩	٢,٩٧	٥,٧	٣,٠٦	٤,٢	٣,٠٨	٣,٦٥	١٥								
٥٠,٣	٥٢,٣	٤٨,٣	٥١,٥	٤٦,٣	٥١,٤	٤٥,٣	٥١,٨	٤٥,٤	٥٠,٥	٤٥,٣	٤٩,٦	١٦								
٣,٩١	٣,٩٧	٣,٨٨	٣,٩٥	٣,٨٦	٤,٠٢	٣,٩	٤,١١	٣,٩٩	٤,١٨	٣,٩٤	٤,١٨	١٧								
٤١,٩	٤٣,٧	٤١,٧	٤٢,٠	٤١,٧	٤١,٩	٤١,٨	٤١,٨	٤١,٨	٤٣,٣	٤١,٨	٤٣,٢	١٨								
٣,٦٨	١٥٢,٠	٣,٤٩	١٥٧,٠	٣,٦	١٦٣,٠	٣,٥٨	١٥٦,٠	٤,١	١٢٥,٠	٤,١٦	١١٣	١٩								
١٣,٧	١٤,٠	١٢,٨	١٣,٦	١٢,٨	١٣,٠	١٢,٩	١٣,٠	١٢,٩	١٣,٩	١٢,٩	١٣,٦	٢٠								
٢٠,٤	٢٠,٩	١٨,٥	٢٠,٦	١٨,٥	٢٠,٥	١٨,٥	٢٠,٥	٢٠,٥	٢١,٠	٢٠,٥	٢١,٠	٢١								
٣٢,٤	٣٥,١	٣٣,١	٣٦,٠	٢٩,٨	٣٥,٢	٢٨,٤	٣٤,٥	٢٨,٢	٣١,٦	٢٧,٣	٣١,٦	٢٢								
١٥,٤	١٦,١	١٤,٧	١٦,٠	١٤,٦	١٦,٥	١٤,٢	١٦,٠	١٤,٥	١٦,١	١٤,٠	١٥,٦	٢٣								
٤,١١	٤,١٤	٤,١٥	٤,٢٩	٤,٢٢	٤,٣	٤,٢٢	٤,١٩	٤,٠٨	٤,٢٩	٤,١٧	٤,٣٤	٢٤								
٣٢,٨	٣٧,٤	٣١,٦	٣٧,٥	٣١,٦	٣٧,٥	٣٣,٠	٣٦,٨	٣٣,٣	٣٥,٤	٣٣,٣	٣٥,٧	٢٥								
٦٢,٤	٦٣,٨	٦٢,٨	٦٤,٣	٦٢,٨	٦٤,٨	٦٤,٠	٦٤,٠	٦٠,٧	٦٤,١	٦٠,٧	٦٤,٥	٢٦								
١٤,٥	٣٩,٠	١٥,٢	٣٩,٨	١٨,٢	٣٩,٩	١٨,٤	٣٩,٩	١٨,٤	٣٨,٥	١٨,٤	٣٨,٩	٢٧								
٢٨,١	٣٩,٢	٢٧,٩	٣٩,٨	٢٧,٥	٣٩,٩	٢٧,٧	٣٩,٥	٢٧,٨	٣٨,٤	٢٧,٩	٣٤,٨	المتوسط								

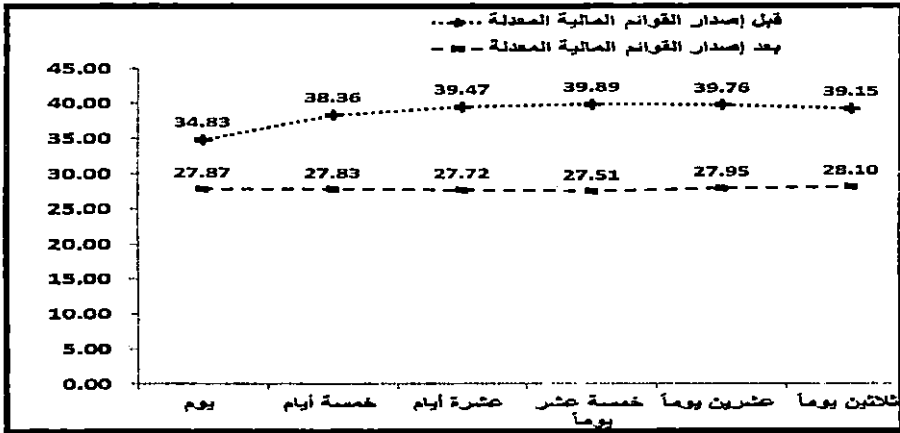
يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن متوسط أسعار أسهم الشركات قبل إصدار القوائم المعدلة بيوم واحد (-) بلغ ٣٤,٨ ج، بينما متوسط هذه الأسعار بعد إصدار القوائم المعدلة بيوم واحد (+) بلغ ٢٧,٩ ج. الأمر الذي يشير إلى انخفاض أسعار أسهم الشركات بعد يوم من إصدار القوائم المعدلة.

- أن متوسط أسعار أسهم الشركات قبل إصدار القوائم المعدلة بخمسة أيام (-٥) بلغ ٣٨,٤ ج ، وبعد إصدار القوائم المعدلة بخمسة أيام (+٥) بلغ متوسط أسعار تلك الأسهم ٢٧,٨ ج ، وهذا يعني أيضاً انخفاض أسعار أسهم شركات العينة بعد إصدار القوائم المعدلة .

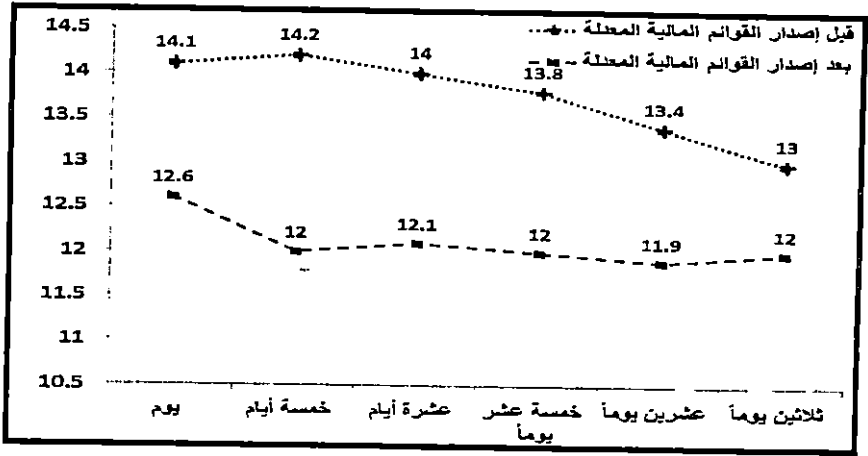
- أن متوسط أسعار أسهم الشركات قبل إصدار القوائم المعدلة بشهر (-٣٠) بلغ ٣٩,٢ ج، بينما انخفض متوسط أسعار هذه الأسهم بعد إصدار القوائم المعدلة بشهر (+٣٠) وأصبح ٢٨,١ ج، وهذا يشير إلى تأثير أسعار أسهم شركات العينة بالسلب بعد إصدار القوائم المعدلة.

ويمكن الاستدلال على ما سبق، في ضوء ما يظهره الشكل التالي:



شكل رقم (٣): تغير أسعار الأسهم على مستوى العينة

ومن الجدير بالتنويه، أن شركة مصر للزيوت والصابون (الشركة رقم ١ بعينة الدراسة) قد تلاحظ أنها قامت بإصدار قوائم معدلة ٨ سنوات متتالية (خلال سنوات الدراسة) ويمكن تتبع انخفاض أسعار أسهمها بشكل أكثر تحديداً من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (٤) : تغير أسعار الأسهم على مستوى الشركة الأولى

- كما يمكن الوقوف على أثر إصدار القوائم المعدلة على مصادر التمويل التي تتمثل في رأس المال (كمصدر تمويل داخلي) والقروض طويلة الأجل (كمصدر تمويل خارجي)، وذلك خلال فترتين هما سنة قبل القوائم المعدلة وسنة بعدها باختلاف الفترة التي حدثت بها تعديل القوائم المالية لشركات العينة، من خلال الجدول رقم (٦) كما يلي:

جدول رقم (٦): تغيير مصادر التمويل لشركات العينة قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة

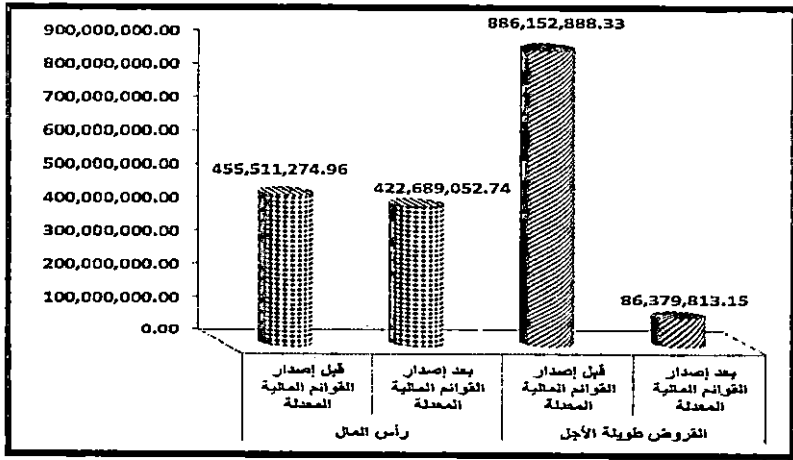
القروض طويلة الأجل		رأس المال		الشركات
بعد إصدار القوائم المالية المعدلة	قبل إصدار القوائم المالية المعدلة	بعد إصدار القوائم المالية المعدلة	قبل إصدار القوائم المالية المعدلة	
-	-	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	١
-	-	٥٦,٢٥٠,٠٠٠	٥٦,٢٥٠,٠٠٠	٢
١٧,٢٢٧,٨٣٥	٢٢,٩٧١,٤٢٥	١,٨٩٦,٣٠٠,٠٠٠	١,٨٩٦,٣٠٠,٠٠٠	٣
٢٠,١٦٠,٣٩٤	٢١,١٧٥,٨٣٥	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٤
١٢,٦٦٣,٧٤٨	٦٥,٩٥٣,٤٨٨	١٤٧,٢٢٩,٣٥٠	١٤٧,٢٢٩,٣٥٠	٥
١,٣٧٣,٠٦٩	٤,١١٩,٢٠٧	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٦
١٢,٤٠٥,٢٦٤	٥٥,٨٢٣,٥٢٩	٣٩,٨٧٥,٥٠٠	٣٩,٨٧٥,٥٠٠	٧
٦٩,٤٤٤,٠٠٠	٥٥٩,٣٥٦,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٨
٧,٣٥٧,٠٢٣	١٠,١٨٤,٠٢٠	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٩
-	-	١٢٣,٢١٦,٣٢٠	١٢٣,٢١٦,٣٢٠	١٠
-	-	١,٣٠٤,٣٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٦,٠٠٠,٠٠٠	١١
١,٩٧١,٢٥٥	٣,٤٢٦,٩٦٨	٢,٧١٦,٣٢٥	٢,٧١٦,٣٢٥	١٢
-	١٥٧,٢٨٥,٥٥٦	٥٣٩,٠٠٠,٠٠٠	٥٣٩,٠٠٠,٠٠٠	١٣
٤٨٢,٠٨٦,٥٠٩	٩٢٨,٨٧٠,٤١٥	٨٩٥,٠٣٤,٩٣١	٨٩٥,٠٣٤,٩٣١	١٤
٢٣,٧٠٥,٤٦٢	٣٩,٧٩١,٩٤٤	٢٠٠,٩٥٣,٠٠٠	٢٠٠,٩٥٣,٠٠٠	١٥
٤,٦٦٦,٢٦٩	٥,٥٥١,٩٥٢	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٦
٣٢١,٢٢٣,٩٤٥	٣٢٧,٧٢٧,٣١٦	٩٧٦,٨٧٢,٢٧٨	٩٧٦,٨٧٢,٢٧٨	١٧
٦٣,٢١٣,٩٩٧	١٠٥,٣٥٦,٦٦٤	١٨٦,٦٢٤,٩٢٠	١٨٦,٦٢٤,٩٢٠	١٨
١,٩٨٨,٠٠٩	٢,٠١٥,٠٠٠	١٠٠,٧٣١,٨٠٠	١٠٠,٧٣١,٨٠٠	١٩
٥١,١٧٠,٩٤٧	٧٦,١٥٣,٢٦٨	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠
٩٥,٧٥٨,٥٨٨	٢٩٢,٣١٣,٠٨٢	٩٩,٠٠٠,٠٠٠	٩٩,٠٠٠,٠٠٠	٢١
١١١,٠٧٩	١٩٤,١٨٣	٤٠,٥٠٠,٠٠٠	٢٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٢
١٦٥,٤٠٤,٧٧٥	٢٥٥,٦٠٢,٢٥٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣
٩٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٩٧٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٤١,٠٠٠,٠٠٠	٢٤
٩,٩٧٢,٠٠٠	١٨,٧٨٦,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥
١٩٧,٧٨٧	٢٣٥,٨٧٣	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٦
١٥٣,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٧
٨٦,٣٧٩,٨١٣,١٥٠	٨٨٦,١٥٢,٨٨٨,٣٣٠	٤٢٢,٦٨٩,٠٥٢,٧٤٠	٤٥٥,٥١١,٢٧٤,٩٦٠	المكوسط

ويتبين من الجدول السابق ما يلي :

- أن متوسط رأس مال شركات العينة قد تغير من ٤٥٥ مليار جنيه قبل إصدار القوائم المعدلة إلى مبلغ ٤٢٢ مليار جنيه بعد إصدار القوائم المعدلة، وهذا يشير إلى انخفاض مقدار رأس مال شركات العينة بعد تعديل القوائم المالية.

- أن متوسط القروض طويلة الأجل لشركات العينة قبل إصدار القوائم المعدلة بلغ ٨٨٦ مليار جنيه وأصبح ٨٦ مليار جنيه بعد إصدار القوائم المعدلة، وهذا يعني انخفاض مقدار القروض طويلة الأجل بعد تعديل القوائم المالية.

وعموما يمكن القول أن مصادر تمويل شركات العينة قد انخفضت قيمتها بعد إصدار القوائم المعدلة ويتحقق ذلك بشكل أكبر في التمويل عن طريق القروض طويلة الأجل، والشكل التالي يوضح ذلك:



شكل رقم (٥) : تغير مصادر تمويل شركات العينة خلال فترة الدراسة

- يمكن التعرف على أثر إصدار القوائم المعدلة على تغيير مراقب الحسابات لشركات العينة خلال سنة قبل تعديل القوائم المالية وسنة بعدها، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧): مدى تغير مراقب الحسابات لشركات العينة

رقم الشركة	هل تم تغيير مراقب الحسابات	رقم الشركة	هل تم تغيير مراقب الحسابات
١	نعم	١٤	لا
٢	نعم	١٥	لا
٣	لا	١٦	نعم
٤	نعم	١٧	نعم
٥	نعم	١٨	لا
٦	نعم	١٩	لا
٧	لا	٢٠	نعم
٨	نعم	٢١	نعم
٩	نعم	٢٢	نعم
١٠	نعم	٢٣	نعم
١١	نعم	٢٤	لا
١٢	لا	٢٥	لا
١٣	لا	٢٦	لا
		٢٧	نعم

يتضح من الجدول السابق، أن الشركات التي لجأت إلى تغيير مراقبي حساباتها بعد إصدار القوائم المعدلة بلغ عددها ١٦ شركة بنسبة ٥٩,٢٦%، بينما استمر مراقبي حسابات لعدد ١١ شركة بعد تعديل قوائمها المالية بنسبة ٤٠,٧٤%. وهذا يعني أن إصدار القوائم المعدلة قد ترتب عليه تغيير مراقبي حسابات شركات العينة بدرجة أكبر من عدم التغيير.

ثانياً : اختبار فروض الدراسة:

١/٦/٥: أثر القوائم المالية المعدلة على أسعار الأسهم:

يشير الفرض الأول من فروض الدراسة إلى أنه "تؤثر القوائم المالية المعدلة سلبياً على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار Paired Samples T. Test

لاختبار معنوية الفرق بين متوسطي أسعار الأسهم قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة لشركات العينة خلال فترة الدراسة ، ويمكن تلخيص نتائج اختبار ذلك الفرض بالجدول التالي :

جدول رقم (٨): نتائج اختبار أسعار الأسهم قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة

قيمة η^2 (حجم التأثير)	نتائج paired Samples- T-Test			الفرق بين متوسط درجات المجموعتين	الانحراف المعاري	متوسط أسعار الأسهم	المجموعة
	مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة إحصاء الاختبار				
٠,٨٦ كبير	٠,٠٠٠٠	٢٩	١٣,٤١	١٠,٧٤	١,١٧	٣٨,٥٧	قبل إصدار القوائم المالية المعدلة
				لصالح قبل إصدار القوائم المالية المعدلة			١,٦٦

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- متوسط أسعار أسهم شركات العينة في الفترة ما قبل إصدار القوائم المعدلة أكبر من متوسط هذه الأسعار في الفترة ما بعد القوائم المعدلة، وأن الفرق بين متوسط درجات المجموعتين أو الفترتين يقدر بـ ١٠,٧٤ (وهو الفرق بين ٣٨,٥٧-٢٧,٨٣)؛ وهو في صالح القياس القبلي، وهذا يؤكد التأثير السلبي لإصدار القوائم المعدلة على أسعار الأسهم.

- مستوى الدلالة أمام الاختبار المستخدم للتحقق من معنوية الفرق بين القياس القبلي والقياس البعدي لأسعار الأسهم في ظل إصدار القوائم المعدلة؛ يقدر بـ ٠,٠٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠٠٥، وهذا يعني قبول الفرض الأول.

- أن حجم تأثير إصدار القوائم المعدلة كبير على تغير أسعار أسهم شركات العينة، والذي يقدر بـ ٠,٠٨٦.

النتيجة: يوجد تأثير سلبي لإصدار القوائم المعدلة على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (Akhigbe et al., 2005; Robbani & Bhuyan, 2010; O'Kan, 2014) (Wilson, 2008).

٢/٦/٥: أثر القوائم المالية المعدلة على مصادر التمويل:

يشير الفرض الثاني إلى أنه "تؤثر القوائم المالية المعدلة سلبياً على مصادر التمويل طويلة الأجل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

وللتحقق من صحة الفرض السابق تم استخدام اختبار Paired Samples T.Test

لاختبار معنوية الفرق بين متوسطي مصادر التمويل (رأس المال، والقروض طويلة الأجل)، قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

١- بالنسبة لمصدر التمويل الذي يعتمد على رأس المال، يمكن تحديد نتائج اختبار الفرض الثاني بالجدول رقم (٩) على النحو التالي:
جدول رقم (٩): نتائج اختبار مصدر التمويل (رأس المال) قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة

قيمة η^2 (حجم التأثير)	نتائج T-Test - paired Samples			الفرق بين متوسط درجات المجموعتين	الانحراف المعياري	متوسط قيمة رأس المال	المجموعة
	مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة إحصاء الاختبار				
٠,٠٣٥ صغير جداً	٠,٣٣٥	٢٦	٠,٩٨٢	٣٢,٨٢٢,٢٢٢,٢٢٠ لصالح قبل إصدار القوائم المالية المعدلة	٧٦٣,٠١٨,٣٩١	٤٥٥,٥١١,٢٧٤,٩٦٠	قبل إصدار القوائم المالية المعدلة
					٧٠٠,٦٣٧,٨٠٢	٤٢٢,٦٨٩,٠٥٢,٧٤٠	بعد إصدار القوائم المالية المعدلة

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

- متوسط رأس مال الشركات قبل إصدار القوائم المعدلة أكبر من متوسط رأس المال في الفترة ما بعد إصدار القوائم المعدلة، وأن الفرق بين متوسط درجات المجموعتين يقدر بـ ٣٢ مليار جنيه لصالح القياس القبلي، وهذا قد يؤكد الأثر السلبي لإصدار القوائم المعدلة على رأس المال.

- مستوى الدلالة أمام الاختبار المستخدم للتحقق من معنوية الفرق بين القياس القبلي والقياس البعدي لمصدر التمويل (رأس المال) في ظل إصدار القوائم المعدلة ، يقدر بـ ٠,٣٣٥ وهو أكبر من ٠,٥ وهذا يعني رفض الفرض الثاني فيما يخص مصادر التمويل المتعلقة برأس المال.

- أن حجم تأثير إصدار القوائم المعدلة ضعيف جداً على رأس المال شركات العينة، والذي يقدر بـ ٠,٠٣٥.

٢- بالنسبة لمصدر التمويل الذي يعتمد على القروض طويلة الأجل، يمكن توضيح نتائج اختبار الفرض الثاني بالجدول رقم ١٠ كما يلي:

جدول رقم (١٠): نتائج اختبار مصدر التمويل (القروض طويلة الأجل)
قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة

قيمة t^* (حجم التأثير)	نتائج T- paired Samples- Test			الفرق بين متوسط درجات المجموعتين	الاحتراف المعياري	متوسط قيمة القروض طويلة الأجل	المجموعة
	مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة إحصاء الاختبار				
٠.٩١١ كبير	٠.٠٠٠	٢٦	١٧.٢٢	٧٩٩,٧٧٣,٠٧٥,١٨٠ لصالح قبل إصدار القوائم المالية المعدلة	٤,٠١٩,٩٠٥,١٣٥,١٤٠	٨٨٦,١٥٢,٨٨٨,٣٣٠	قبل إصدار القوائم المالية المعدلة
					٢٠٧,٩٩٠,٦١١,٩٢٠	٨٦,٣٧٩,٨١٣,١٥٠	بعد إصدار القوائم المالية المعدلة

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- متوسط قيمة القروض طويل الأجل كمصدر تمويل لشركات العينة في الفترة ما قبل إصدار القوائم المعدلة أكبر من متوسط القروض في الفترة ما بعد إصدار القوائم المعدلة، وأن الفرق بين متوسط درجات المجموعتين يقدر بـ ٧٩٩ مليار جنيه لصالح القياس القبلي. وهذا يشير إلى التأثير السلبي لإصدار القوائم المعدلة على القروض طويلة الأجل.
- مستوى الدلالة أمام الاختبار المستخدم للتحقق من معنوية الفرق بين القياس القبلي والقياس البعدي لقيمة القروض طويلة الأجل في ظل إصدار القوائم المعدلة؛ يقدر بـ ٠.٠٠٠ وهو أقل من ٠.٠٥ وهذا يعني قبول الفرض الثاني فيما يخص مصادر التمويل التي تعتمد على القروض طويلة الأجل.
- أن حجم تأثير إصدار القوائم المعدلة كبير جداً على قيمة القروض طويلة الأجل لشركات العينة والذي يقدر بـ ٠.٩١١ .

النتيجة: يوجد تأثير سلبي لإصدار القوائم المالية المعدلة على مصادر التمويل المرتبطة بالقروض طويلة الأجل دون رأس مال الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتتفق النتيجة السابقة مع دراسة (Watson & Coetzee, 2012).

٣/٦/٥ أثر القوائم المعدلة على تغيير مراقب الحسابات:

يشير الفرض الثالث بالدراسة إلى أنه "توجد فروق معنوية بشأن تأثير إصدار القوائم

المالية المعدلة على تغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

وللتحقق من صحة الفرض السابقة تم استخدام اختبار Binomial Test لتقدير معدل الاستجابة أو عدم الاستجابة لتغيير مراقب الحسابات نتيجة لإصدار قوائم معدلة. ويمكن تلخيص نتائج اختبار ذلك الفرض بالجدول التالي:

جدول رقم (١١): نتائج اختبار تغيير مراقب الحسابات قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة

نتائج Binomial Test	نسبة الشركات	عدد الشركات	تغيير مراقب الحسابات	المجموعة
مستوى الدلالة				
٠,٠٠٧	%٤٠,٧٤	١١	لا	بعد إصدار القوائم
	%٥٩,٢٦	١٦	نعم	المالية المعدلة

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن عدد الشركات التي لجأت إلى تغيير مراقب الحسابات بعد إصدار القوائم المعدلة أكبر من عدد الشركات التي أبقّت على ذلك المراقب.
- مستوى الدلالة أمام الاختبار المستخدم للتحقق من معنوية الفرق بين تغيير مراقب الحسابات وعدم تغيير هذا المراقب في ظل إصدار القوائم المعدلة؛ يقدر بـ ٠,٠٠٧ وهو أقل من ٠,٠٥، وهذا يعني قبول الفرض الثالث.

النتيجة: توجد فروق معنوية لتأثير إصدار القوائم المعدلة على تغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Mande & Son,2013;Wallace,2005 بينما تتناقض مع دراسة (Agrawal & Cooper,2017; Setayesh et al.,2015).

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل النظري والدراسة الاختبارية، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

(أ) النتائج على المستوى النظري:

- ١- القوائم المالية المعدلة هي ممارسة شائعة ظهرت قديماً عندما تناولت المعايير المحاسبية تصحيح الأخطاء بأثر رجعي والأحداث اللاحقة التي تقع بعد الفترة المالية، ولكنه تلاحظ مؤخراً زيادة عدد الشركات التي تقوم بهذه الممارسة بشكل كبير وبطريقة مبالغ فيها.
- ٢- القوائم المالية المعدلة هي جزء من إعادة الإصدار وحالة خاصة من الأحداث اللاحقة التي تتطلب تعديل القوائم المالية التي سبق نشرها، وهي بمثابة تعديل إجباري أو إختياري يصدر إما من الجمعية العامة للشركة أو إدارة الشركة؛ للمعلومات الواردة بالقوائم المالية السابقة لوجود أخطاء محاسبية غير مقصودة أو لوجود تحريفات جوهرية تحض على الغش والتدليس.
- ٣- تم تناول القوائم المالية المعدلة بثلاث فقرات بقانون Sarbanes-Oxley هي ٣٠٤، ٤٠٢، ٧٠٤، والتي أكدت على أهمية تدخل SEC لمراقبة والإشراف على هذه القوائم بهدف التحقق فيما إذا كانت هناك انتهاكات أو مخالفات مالية بالقوائم المالية السابقة، من أجل الحد من انتشار هذه الظاهرة بالولايات المتحدة.
- ٤- أفرزت جهود الهيئات المهنية للمحاسبة تجاه القوائم المالية المعدلة، الإشارة بفقرات المعيار الأمريكي رقم ١٥٤ ويقابله المعيار الدولي رقم ٨ والمعيار الاسترالي رقم ١٠٨ عن كيفية تصحيح الأخطاء المحاسبية والإفصاح عنها بالقوائم المعدلة، بل وأضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بأن تلك الأخطاء قد تنشأ من تحريفات جوهرية وغش في بنود القوائم المالية. بالإضافة إلى فقرات المعيار الأمريكي رقم ١٦٥ ويقابله المعيار الدولي رقم ١٠ والذي تناول الأحداث المالية التي تستوجب تعديل القوائم المالية.
- ٥- ربط مجلس معايير المحاسبة بالمملكة المتحدة ASB القوائم المعدلة بالتقارير المالية في الأقتصاديات ذات التضخم الجامح من خلال التفسير المحاسبي رقم ٥، بينما كان موقف معهد المحاسبين القانونيين باسكتلندا ICAS تجاه القوائم المعدلة بإصدار معايير محاسبية تتفق بشكل كبير مع المعايير الدولية ذات الصلة.
- ٦- إن من أهم الأسباب التي تدعو إلى قيام الشركات بتعديل قوائمها المالية هي الأخطاء المحاسبية المتعلقة بالإيرادات، التحريفات الجوهرية وممارسة إدارة الربحية، إعادة هيكلة الأصول والالتزامات، مخالفة المعايير المحاسبية، وجود بيانات وتقارير مفقودة، إصدار تقرير متحفظ من مراقب الحسابات، فقرات لفت انتباهه بتقرير مراقب الحسابات.

٧- تباينت الآراء والدراسات المحاسبية بشأن التأثير السلبي للقوائم المالية المعدلة على كل من أسعار الأسهم، ومصادر التمويل، وتغيير مراقب الحسابات، وهذا يدعو إلى أهمية التحقق الاختباري من هذا الأثر السلبي.

(ب) النتائج على المستوى التطبيقي:

١- قبول الفرض الأول والذي يشير إلى وجود تأثير سلبي لإصدار القوائم المالية المعدلة على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وهذا يعني أن تعديل القوائم المالية يترتب عليه انخفاض أسعار أسهم شركات العينة بدرجة كبيرة.

٢- عدم قبول الفرض الثاني فيما يتعلق بوجود تأثير سلبي لإصدار القوائم المالية المعدلة على مصادر التمويل الداخلية التي تتعلق برأس مال الأسهم، بينما يقبل الفرض الثاني فيما يتعلق بالأثر السلبي للقوائم المعدلة على مصادر التمويل الخارجية التي تتعلق بقروض البنك.

٣- قبول الفرض الثالث والذي يشير إلى وجود فروق معنوية لتأثير إصدار القوائم المالية المعدلة على تغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

أما توصيات البحث فتتمثل فيما يلي:

١- إلزام الهيئة العامة للرقابة المالية بمصر برصد جميع حالات القوائم المالية المعدلة بصفة مستمرة، والكشف عن أسبابها للتحقق فيما إذا كانت ناتجة من تحريفات جوهرية وغش وتدليس بالقوائم المالية، في محاولة للحد من هذه الظاهرة السلبية.

٢- تقديم برامج تدريبية لتوعية المحاسبين العاملين في مجال سوق المال، عن كيفية تطبيق معايير المحاسبة المصرية بشكل سليم في ظل المشاكل المترتبة على مخالفة المعايير المحاسبية؛ والناتجة عن الفهم الخاطئ لكثير من فقرات المعايير، بما لا يدع مجالاً لإبداء رأي متحفظ أو فقرات نفت انتباه بتقرير مراقب الحسابات قد يدفع الشركة إلى إصدار قوائم معدلة.

٣- يتعذر أن تقود نتائج الدراسة الاختبارية إلى توقعات مستقبلية بشأن الآثار السلبية للقوائم المالية المعدلة على سوق المال، بدون اتساع عدد الدراسات التحليلية لهذه الظاهرة والتي يزيد بها حجم العينة عن عينة الدراسة.

٤- إجراء مزيد من البحوث بشأن تحليل قوائم مالية معدلة لعينة أخرى من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، للكشف عن أثر هذه القوائم على تكلفة التمويل، وعلى استقلال مراقب الحسابات، وعلى استمرار الشركة في المستقبل.

مراجع البحث

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- الشريف، مي عادل توفيق، (٢٠١٤)، أثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وإعادة إصدار القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات - دراسة تجريبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة دمنهور .
- جريدة البورصة ، الأحد ١٧ فبراير ٢٠١٣ .
- شاهين ، محمد أحمد ، (٢٠١٢) ، نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ص ٣٦٣-٤٣٩ .
- شحاته ، شحاته السيد ، (٢٠١٤)، دراسة واختبار مدى إلمام ووفاء مراقبي الحسابات في مصر بمتطلبات مراجعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية - دراسة تجريبية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الواحد والخمسون، العدد الأول، ص ص ١٥٧-١٠٦ .
- علي، عبد الوهاب نصر، (٢٠١٥)، أثر إعادة إصدار القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات: دراسة تجريبية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثاني، الجزء الأول، ص ص ٦٧-١٠٦ .
- معايير المحاسبة المصرية، (٢٠١٥)، قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لعام ٢٠١٥، الطبعة الأولى، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- معايير المراجعة المصرية ، (٢٠٠٨)، قرار وزير الاستثمار رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى ، الطبعة الأولى، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

- ASB,(2010), Interpretation of standards of generally recognised accounting practice—applying the restatements approach under the standard of gap on financial reporting in hyperinflationary economics, Accounting Standard Board (U.K.).
- Agrawal, A., & Cooper, T., (2017), Corporate governance consequences of accounting scandals: evidence from top management, CFO and auditor turnover, *Quarterly Journal of Finance*, Vol.7, No.1, pp. 1-47.
- Akhigbe, A., Kudla, R., & Madura ,J.,(2005), Why are some corporate earnings restatements more damaging?, *Applied Financial Economics* , Vol. 15 , No. 5, pp.327-336.
- Amoah, N., & Tang, A., (2013), Resolution of restatements-induced lawsuits after the Private Securities Litigation Reform Act, *Research in Accounting Regulation*, Vol. 25, No. 1, pp. 41-46.
- Anderson, K., & Yohn, T.,(2002), The Effect of 10K Restatements on Firm Value, Information Asymmetries, and Investors' Reliance on Earnings , Available at <https://ssrn.com/abstract=332380> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.332380>.
- Audit Analytics , (2008) , Financial restatements and market reaction ,Retrieved from: <http://www.auditanalytics.com/custom-reports.php>.
- AASB101, (2015), *Presentation of financial statements*, Australian Accounting Standard Board, July
- AASB108,(2010), *Accounting policies, changes in accounting estimates and errors*, Australian Accounting Standards Board.

- Ball, R., & Brown, P. ,(1968), An empirical evaluation of accounting income numbers, *Journal of Accounting Research*, Vol. 6 No. 1, pp. 159-178.
- Bardos, K., Golec, J., & Harding, J., (2013), Litigation risk and market reaction to restatements, *Journal of Financial Research*, Vol. 36, No. 1, pp. 19-42.
- Blankley, A., Hurtt, D., & MacGregor, J. ,(2012), Abnormal audit fees and restatements, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol.31, No.1, pp. 79-96.
- Brown, S., (1978), Earnings changes, stock prices, and market efficiency", *Journal of Finance* ,Vol. 33, March, pp. 17-28.
- Bugariski, O. & Ward, T., (2012), Auditor resignation before and after the Sarbanes-Oxley Act, *Journal of Finance and Accountancy*, Vol.9, April , pp. 1- 8.
- Callen,J.,Livnat,J.,& Segal ,D.,(2006), Accounting Restatements: Are They Always Bad News for Investors?, *The Journal of Investing*, Vol. 15, No. 3, pp. 57-68.
- Chambers, A., & Penman, S., (1984), Timeliness of reporting and the stock price reaction to earnings , *Journal of Accounting Research*, Vol. 22 No. 1, pp. 21-47.
- Chen, X., Cheng, Q., & Lo, A., (2013), Accounting restatements and external financing choices , *Contemporary Accounting Research*, Vol. 30, No. 2, pp. 750-779.
- Chi, Y., & Sun, H., (2014), Reoccurrence of financial restatements: The effect of auditor change, management turnover and improvement of internal control, *Journal of Accounting and Finance*, Vol. 14, No.2, pp. 28-44.

- Files, R., & Gurun, U., (2010), The impact of restatements on bank loans: evidence from the supply chain, Working Paper, University of Texas at Dallas, U.S.
- Her, Y., Lim, J., & Son, M., (2010), The impact of financial restatements on audit fees : consideration of restatement severity, *International Review of Accounting Banking and Finance*, Vol. 2, No. 4, pp. 1–22.
- ICAS, (2009), Exposure draft on financial instruments standards: presentation, recognition and measurement, disclosure, The Institute of Chartered Accountants of Scotland.
- International Standard on Auditing (ISA) 705 , (2009) , Modifications to the Opinion in the Independent Auditor's Report, International Auditing and Assurance Standard Board.
- Ioncu, V., (2014), An empirical analysis of the impact of restatement announcements on stock prices during global financial crisis , Master's Thesis, Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam , Netherlands.
- Lennox, C., & Li, B., (2014), Accounting misstatements following lawsuits against auditors, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 57, No. 1, pp. 58–75.
- Liu, L., (2007), Consequences of financial restatements for auditors and top executives, Doctoral Dissertations, Florida International University, U.S.
- Mande, V., & Son, M., (2013), Do financial restatements lead to auditor change?, *Auditing : A Journal of Practice & Theory*, Vol. 32, No. 2, pp. 119–145.
- Murcia, F., Borba, J., & Amaral, N., (2005), Financial Report Restatements: Evidences from the Brazilian Financial Market, Available at : <https://ssrn.com/abstract=791545>.

- O'Kane, K.,(2014), The Effect of Restatements on Market Returns Following the Global Financial Crisis, Available at : http://digitalcommons.pace.edu/honorscollege_theses/133.
- Owers, J., Lin, C., & Rogers ,R.,(2002), The information content and valuation ramification of earnings restatements, *International Business and Economics Research Journal*, Vol. 1, No. 5, pp. 71-84.
- Palmrose, Z., & Scholz, S., (2004), The Circumstances and Legal Consequences of Non-GAAP Reporting: Evidence from Restatements, *Contemporary Accounting Research*, Vol. 21, No. 1, pp. 139-180.
- Plumlee, M., & Yohn, T., (2010), An analysis of the underlying causes attributed to restatements , *Accounting Horizons*, Vol. 24, No. 1, pp. 41-46.
- Robbani, M. & Bhuyan, R., (2010) , Re-stating financial statements and its reaction in financial market: Evidence from Canadian stock market, *International Journal of Accounting & Information Management*, Vol. 18, Issue 3, pp.188-197.
- Robbani, M., Anantharaman, S., & Bhuyan, R. (2006), Financial restatements and their impact on stock prices: evidence from the US financial markets , *Southwest Business and Economics Journal*, Vol. 12, pp. 23-49.
- Sarbanes-Oxley Act, (2002), One Hundred Seventh Congress of the United States of America – at the Second Session, Washington, the Twenty-third day of January.
- Setayesh, M., Hayati, J., Nia, S., & Rezaei,G., (2015), Financial restatements and auditor change: evidence from Tehran Stock Exchange, *American Journal of Scientific Research*, Issue 106, October , pp. 4-13.

- Stanley, J. & Dezoort, F., (2007), Audit firm tenure and financial restatements : An analysis of industry specialization and fee effects, *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 26, Issue 2, pp. 131–159.
- Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) No. 154, (2005) , *Accounting Changes and Error Corrections* , Financial Accounting Standards Board of the Financial Accounting Foundation, NORWALK, CONNECTICUT.
- Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) No. 165, (2009) , *Subsequent Events* , Financial Accounting Standards Board of the Financial Accounting Foundation, NORWALK, CONNECTICUT, May.
- Wallace, W.,(2005), Auditor changes and restatements, *The CPA Journal*, Vol. 75, No.3, pp. 30–33.
- Wang, X. & Wu, M., (2011), The quality of financial reporting in China : An examination from an accounting restatement perspective, *China Journal of Accounting Research*, Vol.4, Issue 4 ,pp. 167–196.
- Watson, S.,& Coetzee, J. ,(2012), The impact of forced financial restatements on the share prices of JSE listed firms, *International Business & Economics Research Journal*, Vol. 11, No.12, pp.1383 – 1396.
- Wilson, M.,(2008),An empirical analysis of the decline in the information content of earnings following restatements , *The Accounting Review*, Vol: 83, No. 2 , pp. 519–548

ملحق البحث: قائمة بأسماء شركات عينة البحث
والقطاعات التي تنتمي إليها هذه الشركات

م	اسم الشركة	القطاع الذي تنتمي إليه الشركة
١	شركة مصر للزيوت و الصابون	الأغذية والمشروبات
٢	مفيس للأدوية والصناعات الكيماوية	الرعاية الصحية والأدوية
٣	الشركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي	الإعلام
٤	مطاحن وسط وغرب الدلتا	الأغذية والمشروبات
٥	شركة مطاحن مصر الوسطي	الأغذية والمشروبات
٦	شركة مطاحن ومخابز الاسكندرية	الأغذية والمشروبات
٧	شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهريائية (الماكو)	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
٨	الشركة الشرقية (إيسترن كومباني)	المنتجات المنزلية والشخصية
٩	شركة الأهرام للطباعة والتغليف	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
١٠	الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
١١	الصناعات الكيماوية المصرية / كيما	الكيماويات
١٢	حديد عز (عز ستيل)	الموارد الأساسية
١٣	جولدن بيراميدز بلازا	السياحة والترفيه
١٤	بنك البركة مصر	البنوك

الأغذية والمشروبات	أجواء للصناعات الغذائية	١٥
الرعاية الصحية والأدوية	الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية	١٦
الموارد الأساسية	شركة الحديد والصلب المصرية	١٧
التكنولوجيا	الشركة المصرية للأقمار الصناعية- نايل سات	١٨
المنتجات المنزلية والشخصية	الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني	١٩
الموزعون وتجار التجزئة	الشركة العامة للصوامع والتخزين	٢٠
السياحة والترفيه	شركة مصر للفنادق	٢١
الرعاية الصحية والأدوية	الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	٢٢
الموارد الأساسية	شركة مصر للألومنيوم	٢٣
الاتصالات	جلوبال تيلكوم القابضة	٢٤
الأغذية والمشروبات	شركة مطاحن شرق الدلتا	٢٥
الأغذية والمشروبات	شركة مطاحن مصر العليا	٢٦
الأغذية والمشروبات	شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة	٢٧